وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون العام

المرجع:

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

إصلاح منظومة الأمم المتحدة في ضوء التحديات الدولية

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: قانون عام
التخصص: قانون دولي عام

من إعداد الطالب:
–طاهري عبد القادر

تحت إشراف الأستاذ:
– باسم شهاب

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ:	بن عوالي علي	رئيسا
الأستاذ:	باسم شهاب	مشرفا مقررا
الأستاذ:	بن عودة يوسف	مناقشا

السنة الجامعية: **2025/2024**

نوقشت يوم :15 جوان 2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية الحقوق و العلوم السياسية
مصلحة التربصات

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
في إنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: ماهري عبد القادر الصفة: طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 113063697 والصادرة بتاريخ: 2021-10-15

المسجل بكلية: الحقوق و العلوم السياسية قسم: قانون عام

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

اصلاح منظومة التحكيم المنبثقة عن منظمة التجارة الدولية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ 15-06-2022

إمضاء المعني

بطاقة التعريف الوطنية
رقم 113063697
صادرة في 15 أكتوبر 2021
ولاية مستغانم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العدل
المجلس الشعبي البلدي
مستغانم

بطاقة التعريف الوطنية
رقم 113063697
صادرة في 15 أكتوبر 2021
ولاية مستغانم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العدل
المجلس الشعبي البلدي
مستغانم

بصفتي رئيس المجلس الشعبي البلدي
و بالتفويض منه
إمضاء: عدول العيد
عون رئيسي للإدارة المحلية

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها

Scanned by TapScanner

وقل
رب زدني علما

شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة، ووفقنا إلى إتمام هذا العمل.
والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه أجمعين.
أتوجه بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور باسم شهاب على تأطيره لهذا العمل، وعلى كل نصائحه وتوجيهاته القيمة، وإلى كل من قدم يد العون والمساعدة في إنجاز هذا العمل.
فبفضل الله ثم بفضل دعمكم وتوجيهاتكم، تحقق هذا الإنجاز الذي نفخر به، وتحية خاصة لكل عمال وموظفي وأساتذة ودكاترة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.

إهداء

إلى من كان له الفضل الأول في وجودي على هذه الأرض، إلى من زرع في قلبي بذور الأمل، وغرس في نفسي بذور العلم، إلى من علموني كيف أكون إنسانًا قبل أن أكون طالبًا، إلى والديَّ العزيزين، أطال الله في عمريهما.

إلى من كانوا لي سندًا في الحياة، وأعطوني من وقتهم وجهدهم دون مقابل، إلى إخوتي الأعزاء، حفظهم الله.

إلى كل من علموني حرفًا، وأضاءوا لي الطريق، إلى أساتذتي الأجلاء، الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم وتوجيهاتهم.

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، فبفضل الله ثم بفضلهم تحقق هذا الإنجاز.

أهدي هذا العمل المتواضع، سائلًا الله أن يكون عند حسن ظنهم، وأن يكلل مساعيهم بالنجاح والتوفيق.

المقدمة

مقدمة

تُعد منظمة الأمم المتحدة الإطار المؤسسي الأبرز لتنظيم العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ أنيط بها دور محوري في حفظ السلم والأمن الدوليين، وتعزيز التعاون الدولي، والتصدي للتحديات العابرة للحدود. غير أنّ التحولات الجيوسياسية والاقتصادية المتسارعة، وتعدد الأزمات والنزاعات، أظهرت محدودية فاعلية هذه المنظمة، وأعادت إلى الواجهة مسألة إصلاح بنيتها وآليات عملها.

لقد كشفت الأزمات الدولية الأخيرة، مثل الأزمة الأوكرانية والحرب في غزة، إضافة إلى اختلال التوازن داخل مجلس الأمن، عن وجود فجوة بين المبادئ التي تأسست عليها الأمم المتحدة والواقع الدولي المعقد. هذا الواقع الجديد فرض مراجعة نقدية لأداء المنظمة، ودفع نحو التفكير في صيغ إصلاحية تعيد لها دورها كفاعل نزيه وفعّال في النظام العالمي.

من هنا تبرز أهمية هذه الدراسة، باعتبارها محاولة لفهم طبيعة التحديات التي تواجه الأمم المتحدة داخليًا وخارجيًا، وتحليل جدوى المقترحات الإصلاحية، بما يُمكّن من تصور مستقبل أكثر توازنًا وعدالة للنظام الدولي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل البنية التنظيمية والوظيفية للأمم المتحدة في ضوء ميثاقها التأسيسي.
- إبراز التحديات الهيكلية والسياسية التي تعيق عملية إصلاح المنظمة.
- دراسة مواقف الدول والتكتلات المختلفة من قضية الإصلاح.
- تقييم المقترحات المطروحة لتطوير أداء المنظمة، خاصة على مستوى مجلس الأمن.

- استشراف مستقبل الأمم المتحدة في ظل التغيرات الجيوسياسية الحالية وصعود قوى دولية جديدة.

إشكالية الدراسة:

ما هي أبرز التحديات التي تواجه إمكانية إصلاح منظومة الأمم المتحدة؟ وما السبل الكفيلة بإعادة تفعيل دورها في ظل المتغيرات الدولية الراهنة؟

المنهج المعتمد:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل النصوص القانونية والوثائق الرسمية والتقارير الأممية، بالإضافة إلى المقارنة بين المواقف الدولية المختلفة تجاه الإصلاح.

خطة الدراسة:

جاءت هذه الدراسة مقسمة إلى فصلين رئيسيين:

- **الفصل الأول** يتناول منظمة الأمم المتحدة من حيث النشأة والمهام، مع التركيز على أبرز التحديات الداخلية والخارجية التي تعيق إصلاحها.
- **الفصل الثاني** يسلط الضوء على المقترحات الإصلاحية المختلفة، والمواقف الدولية منها، ثم يناقش مستقبل المنظمة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة.

الفصل الأول: منظمة الأمم المتحدة والتحديات التي تواجهها

تُعدّ منظمة الأمم المتحدة، التي تأسست على أنقاض حرب عالمية مدمرة، منارة للأمل في بناء عالم يسوده السلام والتعاون. لكن مسيرتها لم تكن خالية من العقبات، فلطالما واجهت تحديات جسيمة فرضتها طبيعة العلاقات الدولية المعقدة والمتغيرة. يهدف هذا الفصل إلى استعراض مسيرة الأمم المتحدة عبر الأطوار المختلفة التي مرت بها، وصولًا إلى التحديات الراهنة التي تواجهها، لا سيما في سعيها نحو الإصلاح، مقسماً إلى مبحثين عنوانيهما كالآتي:

- **المبحث الأول: منظمة الأمم المتحدة والأطوار المنوطة بها.**
- **المبحث الثاني: التحديات التي تواجه آلية إصلاح منظمة الأمم المتحدة.**

المبحث الأول: منظمة الأمم المتحدة والأطوار المنوطة بها

منذ تأسيسها عام 1945، أصبحت منظمة الأمم المتحدة حجر الزاوية في النظام الدولي الجديد، وجاء إنشاؤها تتويجًا للجهود الرامية إلى ضمان الأمن الجماعي وتعزيز التعاون بين الدول على أنقاض الحرب العالمية الثانية، وقد خُصت هذه المنظمة بميثاق يؤطر عملها، ويُحدد أهدافها، ويُرسي القواعد الناظمة لأجهزتها المختلفة. كما تتنوع المهام المنوطة بها لتشمل حفظ السلم والأمن الدوليين، والعمل على التنمية المستدامة، واحترام حقوق الإنسان، وغيرها من القضايا ذات الأبعاد الكونية. لذلك، فإن الإلمام بطبيعة المنظمة، من حيث النشأة والميثاق والأهداف، وتحليل تركيبة أجهزتها والمهام المكلفة بها، يُعد مدخلًا ضروريًا لفهم الدور الذي تضطلع به على الساحة الدولية.

المطلب الأول: منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة

تُعدّ منظمة الأمم المتحدة (UN) منظمة دولية تأسست عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية، بهدف رئيسي هو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، تعزيز التعاون الدولي، وتطوير العلاقات الودية بين الدول. تعمل الأمم المتحدة من خلال مجموعة من الأجهزة الرئيسية والفرعية، لكل منها صلاحياته ومهامه المحددة.

الفرع الأول: تعريف المنظمة (النشأة ، الأهداف ، الميثاق)

1) نشأة منظمة الأمم المتحدة:

الأمم المتحدة منظمة فريدة مؤلفة من بلدان مستقلة اجتمعت على العمل معًا من أجل السلم العالمي والتقدم الاجتماعي. وقد أُنشئت المنظمة رسميًا بتاريخ 24 تشرين الأول/أكتوبر 1945، وكانت تضم 51 بلدًا عضوًا مؤسسًا.

وبحلول نهاية عام 2008، بلغ عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة 192 بلدًا. ومنذ إنشاء المنظمة، لم يحدث أن طُرد أي بلد على الإطلاق من عضويتها، وقد انسحبت إندونيسيا من الأمم المتحدة مؤقتًا في عام 1965 بسبب خلاف مع دولة ماليزيا المجاورة، لكنها ما لبثت أن عادت في العام التالي.[1]

ورغم شمولية عضوية الأمم المتحدة، فلا تزال هناك بعض الكيانات والدول التي ليست أعضاء فيها، وأشهرها دولة الفاتيكان، التي تحتفظ بصفة "مراقب دائم"، ما يسمح لها بالمشاركة في أعمال الجمعية العامة دون حق التصويت، كما أن دولة فلسطين تُعد كذلك "دولة مراقبة غير عضو"، بعدما تم الاعتراف بها كدولة غير عضو بصفة مراقب في عام 2012. وهناك

[1] طلال العطار "هيئة الأمم المتحدة منذ النشأة حتى اليوم" ط 1، جدة، 1993م، ص 301.

أيضًا بعض الكيانات ذات الاعتراف المحدود دوليًا والتي لم تُقبل عضويتها بسبب عدم توفرها على شروط الدولة المعترف بها دوليًا وفقًا لميثاق الأمم المتحدة، مثل تايوان أو كوسوفو.

2) أهداف منظمة الأمم المتحدة:

للأمم المتحدة أهداف أربعة: صون السلم والأمن الدوليين؛ وإنماء العلاقات الودية بين الأمم؛ والتعاون على حل المشاكل الدولية وتعزيز احترام حقوق الإنسان؛ وأن تكون منبرًا لتنسيق الأعمال التي تقوم بها الدول، ويتعاون في هذا الجهد أكثر من 30 منظمة منتسبة إلى الأمم المتحدة، فيما يُعرف بمنظومة الأمم المتحدة.

- الأمم المتحدة ليست حكومة عالمية، وهي لا تسن القوانين، لكنها توفِّر وسائل للإسهام في حل النزاعات الدولية وإعداد السياسات بشأن المسائل التي تترك أثرها علينا جميعًا.
- في منظمة الأمم المتحدة، تتمتع جميع الدول الأعضاء – كبيرها أو صغيرها، غنيها وفقيرها، مهما اختلفت آراؤها السياسية وأنظمتها الاجتماعية – بالحق في أن تعبر عن رأيها وبالحق في التصويت. وتتيح الأمم المتحدة الفرصة أمام البلدان لإضفاء نوع من التوازن بين الترابط العالمي والمصالح الوطنية في معالجة المشاكل الدولية.
- تعمل منظومة الأمم المتحدة على تعزيز احترام حقوق الإنسان، والحد من الفقر، ومكافحة الأمراض، وحماية البيئة. كما تقود الحملات الدولية ضد الاتجار بالمخدرات والإرهاب.
- وتُسهم الأمم المتحدة مع وكالاتها، في جميع أنحاء العالم، في توسيع نطاق إنتاج الأغذية، ومساعدة اللاجئين، وقيادة المعركة ضد مرض الإيدز، ووضع برامج لإزالة الألغام، من جملة أمور.[1]

ونضيف إلى هذا بعض الأهداف التي نبرزها فيما يلي :

[1] طلال العطار، مرجع سبق ذكره ، ص 341.

- **المحافظة على السلم والأمن الدوليين:**

هذا هو الهدف الرئيسي من إنشاء منظمة الأمم المتحدة، وقد أشارت إليه الفقرة الأولى من الديباجة والفقرة الأولى من المادة الأولى. ويُلاحظ أن المقصود بالسلم والأمن الدوليين هو أن المنظمة لا تستطيع التدخل في المنازعات الداخلية، لأن الميثاق، في الفقرة 7 من المادة 2، يستثني المسائل المتعلقة أساسًا بالاختصاص الداخلي للدول من دائرة نشاط المنظمة.

مع ذلك فإن الحرب الأهلية يمكن، في حالات استثنائية، أن تُشكّل أساسًا لتدخل الأمم المتحدة، إذا تجاوز النزاع الداخلي النطاق الوطني ونتج عنه وضع يهدد السلم والأمن الدوليين، وقد ينشأ هذا الوضع من طبيعة النزاع الداخلي نفسه أو نتيجة التدخل الأجنبي.

وفي هذه الحالة، تستطيع الأمم المتحدة اتخاذ إجراءات القمع. ويُلاحظ أن الميثاق لا يسعى إلى تحقيق السلم فقط، بل يتجه أيضًا نحو الأمن الدولي، والقصد من الجمع بينهما هو عدم الاكتفاء بالسلم الشكلي، بل الاهتمام بضمان سلم دائم، حتى تتمكن الشعوب من العيش في اطمئنان بعيدًا عن التهديد.[1]

- **جعل الأمم المتحدة مرجعًا لتنسيق الجهود وتوجيهها لخدمة الغايات المشتركة:**

هذا هو الهدف الرابع المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة الأولى، ويهدف إلى جعل الأمم المتحدة مركزًا أو أداة أو محورًا لتنسيق الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء، وتنظيم العلاقات والمبادلات بينها.

وجعل الأمم المتحدة محوَرًا أو مرجعًا لا يعني السماح لها باحتكار مهمة التوفيق بين مصالح الدول، أو جمع كلمتها وتنظيم جهودها، إذ توجد إلى جانبها منظمات إقليمية وفنية تقوم بهذه المهمة وتُساعدها في تقريب وجهات النظر، وتسوية المنازعات سلميًا، ونشر روح التفاهم بين الأعضاء.[2]

---

[1] جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، ص 186-187.

[2] محمد المجدوب، التنظيم الدولي، ط8، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2006، ص 194..

- **تحقيق التعاون الدولي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية:**

تنص الفقرة الثالثة من المادة الأولى "ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية"، سان فرانسيسكو، 1945، المادة 1، الفقرة 3، على أن من أهداف الأمم المتحدة "تحقيق التعاون الدولي في حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعًا، بلا تفرقة بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين".

ومن خلال هذا النص، نستنتج أن الميثاق يحصر التعاون الدولي بين الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.

غير أن الميثاق لا يكتفي بهذا النوع من التعاون، بل يُضيف في المادة 13 "التعاون الدولي في الميدان السياسي وتشجيع التقدم المطرد للقانون الدولي وتدوينه".[1]

والحقيقة أن التمييز من الناحية العملية والدولية، بين التعاون السياسي وغيره من أنواع التعاون أمر صعب، لأن التعاون –عند تحققه– يشمل مختلف الميادين.

- **تنمية العلاقات بين الدول:**

تنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من الميثاق على أن من مقاصد الأمم المتحدة: "إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الملائمة لتعزيز السلم العام".

وعليه فقد ربط الميثاق هدف تنمية العلاقات الودية بين الدول بمبدأين أساسيين يُسهمان في تحقيق ذلك، وهما: المساواة في الحقوق وحق تقرير المصير.

---

[1] محمد المجدوب، مرجع سبق ذكره، ص 194–195.

ويقصد بالمساواة هنا المساواة القانونية، أي في التمثيل والتصويت، أما حق تقرير المصير فيعني حق كل شعب في اختيار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يلائمه.

ويُلاحظ في نص المادة أعلاه استخدام كلمة "أمم" و"شعوب" بصورة غير دقيقة، إذ إن المقصود الحقيقي هو الدول، باعتبارها الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية.[1]

3) ميثاق منظمة الأمم المتحدة:

أ. مضمون الميثاق:

يحتوي ميثاق الأمم المتحدة على كثير من القواعد والمبادئ التي تمثل الجذور الأساسية والمثالية التي يأمل المجتمع الدولي تحقيقها، مثل حماية حقوق الإنسان، وتحقيق العدالة، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، والمساواة في السيادة.

فالميثاق هو وثيقة أساسية ذات قيمة قانونية للعلاقات الدولية الحالية، إلا أن المكتوب شيء، وما هو مطبق في الواقع شيء آخر، فحقوق الإنسان تُعتدى عليها، كما شهد العالم تفاوتًا كبيرًا بين الدول والشعوب[2] من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، كما أن الحروب والاعتداءات المسلحة وغيرها تتم على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي.

ب. الطبيعة القانونية للميثاق:

ميثاق الأمم المتحدة هو عمل قانوني ذو طبيعة مزدوجة:

1-الصفة التعاهدية للميثاق: لا يوجد أي إلزام على الدولة في التوقيع، فهو معاهدة دولية.

2-التدرج القاعدي للميثاق.

ت. اللغات الرسمية في الميثاق:

يُستفاد من ميثاق الأمم المتحدة أنه وضع عدة لغات، وهي: الصينية، والفرنسية، والروسية، والإنجليزية، والإسبانية، وهي لغاته الرسمية على وجه التساوي، وابتداءً من سنة

---

[1] مريم عمار، نسرين شريقي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، دون ط، منشورات دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر، 2014م، ص 133-134.

[2] أ. د. جمال عبد الناصر مانع، مرجع سبق ذكره ص 176، 177.

1973، حين أصدرت الجمعية العامة قرارًا في 1973/12/18 تحت رقم 3190، اعترفت فيه بما للغة العربية من دور مهم في حفظ حضارة الإنسان وثقافته ونشرها، وأقرت بأن اللغة العربية لغة عمل في المنظمات المتخصصة.

وقد أكدت الجمعية العامة في قرارها الصادر بتاريخ 1980/12/17 على وجوب منح اللغة العربية وضعًا قانونيًا مشابهًا للوضع الذي تتمتع به بقية اللغات الرسمية ولغات العمل، ومن ثم قررت إدخالها ضمن اللغات الرسمية ولغات العمل المستخدمة في أجهزة الأمم المتحدة ابتداءً من سنة 1980.[1]

ث. تفسير الميثاق:

لم يتضمن ميثاق الأمم المتحدة أحكامًا تتعلق بتفسيره، غير أنه وباعتباره ميثاقًا مُنشئًا لمنظمة دولية تجمع بين إرادات الدول الأعضاء، فإنه يثور التساؤل في حالة غموض النصوص أو عدم وضوحها حول تفسير الميثاق، وذلك من حيث مدى خضوع تفسيره إلى القواعد العامة. إذ تقضي القواعد العامة للتفسير بضرورة الرجوع إلى إرادة الدول الأعضاء عند الحاجة إلى التفسير، على أساس أن واضعي الميثاق هم أولى بتفسيره، ولهم المصلحة في الاتفاق على التفسير المتوصل إليه. وهذا ما حدا بمنظمة الأمم المتحدة، وعن طريق أجهزتها، وطبقًا للمادة 96 من الميثاق، وخاصة محكمة العدل الدولية، إلى تفسير الميثاق، على أساس أن التفسير يعد من قبيل المسائل القانونية، ومثال ذلك في قضية التعويضات لعام 1949.[2]

الفرع الثاني: أجهزة منظمة الأمم المتحدة

1) الجمعية العامة:

---

[1] المرجع السابق، ص 178.

[2] أ.د. الدكتور جمال عبد الناصر المانع، مرجع سبق ذكره، ص 179.

الجمعية العامة هي جهاز التداول ووضع السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة. ولجميع الدول الأعضاء الـ193 في الأمم المتحدة تمثيل في الجمعية العامة، مما يجعل هذا الجهاز جهازا ذي تمثيل عالمي بامتياز. وفي كل سنة، ابتداء من أيلول/سبتمبر، تجتمع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في قاعة الجمعية العامة بنيويورك للدورة السنوية للجمعية العامة والمناقشة العامة التي يحضرها كثير من الزعماء ويلقون فيها كلماتهم. ويتطلب استصدار مقرر من الأمم المتحدة — في ما يتصل بالمسائل المهمة مثل السلم والأمن وقبول عضوية دول جديدة ومسائل الميزانية — بموافقة أغلبية ثلثي الأعضاء في الجمعية العامة،[1] بينما تصدر المقررات بشأن القضايا الأخرى بتصويت الأغلبية البسيطة. وتنتخب الجمعية العامة سنويا رئيسا لدورتها، ويشغل ذلك المنصب لفترة سنة واحدة.

2) مجلس الأمن الدولي:

بموجب الميثاق، تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وللمجلس 15 عضوا (خمسة دائمين وعشرة غير دائمين)، ولكل عضو صوت واحد. وبموجب الميثاق، على جميع الدول الأعضاء الإمتثال لقرارات المجلس. ويأخذ المجلس زمام المبادرة في تحديد وجود تهديد للسلم أو عمل من أعمال العدوان. ويطلب إلى الدول الأطراف في النزاع تسويته بالطرق السلمية.[2] وفي بعض الحالات، يمكن لمجلس الأمن اللجوء إلى فرض جزاءات وصولا إلى الأذن باستخدام القوة لصون السلم والأمن الدوليين وإعادتهما. ويتولى رئاسة المجلس كل من أعضائه بالتناوب وتتغير كل شهر.

3) مجلس الوصاية:

---

[1] نص المادة 9 من ميثاق الأمم المتحدة

[2] عند إعلان ميثاق الأمم المتحدة، كان مجلس الأمن يتشكل من أحد عشر عضوًا، واستمر هذا الوضع إلى غاية سنة 1965، حيث تم تعديل المواد (23)، (27) و(61) بموجب قرار الجمعية العامة رقم 9/1991 المؤرخ في 17/12/1963، فأصبح عدد أعضاء المجلس 15 عضوًا، ودخل هذا التعديل حيّز النفاذ اعتبارًا من 31/08/1965."

أنشئ مجلس الوصاية، في عام 1945 بموجب ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الثالث عشر، لتوفير الإشراف الدولي على 11 إقليما مشمولا بالوصاية تقوم بإدارتها سبع دول أعضاء ولضمان اتخاذ الخطوات الملائمة لإعداد هذه الأقاليم للحكم الذاتي أو الاستقلال. وبحلول عام 1994، كانت كل الأقاليم المشمولة بالوصاية قد حصلت على الحكم الذاتي أو الاستقلال. وعلق مجلس الوصاية عمله في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994. وبموجب قرار اتخذ في 25 أيار/ مايو 1994، عدل المجلس نظامه الداخلي للتخلي عن الالتزام بالاجتماع سنويًا ووافق على الاجتماع حسب الاقتضاء – بموجب قراره أو بناء على طلب أغلبية أعضائها أو الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

4) الأمانة العامة:

تتألف الأمانة العامة من الأمين العام وعشرات الآلاف من موظفي الأمم المتحدة الدوليين الذين يضطلعون بالعمل اليومي للأمم المتحدة كما هو مكلف من قبل الجمعية العامة والهيئات الرئيسية الأخرى في المنظمة. الأمين العام هو المسؤول الإداري الأول في المنظمة، وتعينه الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد. والأمين العام كذلك رمز للمثل العليا للمنظمة، وداعية لجميع شعوب العالم، ولا سيما الفقراء والضعفاء.[1]

يتم تعيين موظفي الأمم المتحدة دوليًا ومحليًا، ويعملون في مراكز العمل وبعثات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. لكن خدمة قضية السلام في عالم يسوده العنف هو مهنة خطرة، ومنذ تأسيس الأمم المتحدة، بذل المئات من الرجال والنساء الشجعان حياتهم في خدمتها.

5) محكمة العدل الدولية:

محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة مقرها قصر السلام في لاهاي (هولندا)، وهو الجهاز الوحيد من بين الأجهزة الرئيسية الستة للأمم المتحدة غير الموجودة في نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية). ويتمثل دور المحكمة في تسوية المنازعات القانونية

[1] محمد إبراهيم العناني، النظام الدولي الأمني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991، ص 111–112.

التي تعرضها عليها الدول، وفقًا للقانون الدولي، وإعطاء آراء استشارية بشأن المسائل القانونية المحالة إليها من قبل هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة المصرح لها،[1] وتعمل محكمة العدل الدولية وفقًا لنظامها الأساسي.

المطلب الثاني: المهام الأساسية للأمم المتحدة

تأسست منظمة الأمم المتحدة على مبادئ راسخة تهدف إلى بناء عالم أكثر سلامًا وازدهارًا، ومنذ نشأتها، تكرس جهودها لتحقيق مجموعة من المهام الأساسية التي تُعد حجر الزاوية في عملها. تتجلى هذه المهام بشكل رئيسي في حفظ السلم والأمن الدوليين وتعزيز التنمية المستدامة.

الفرع الأول: حفظ السلم والأمن الدوليين

إن أكبر دوافع إنشاء منظمة الأمم المتحدة هو إنقاذ الأجيال اللاحقة من آلام وويلات الحروب التي شهدتها الأجيال السابقة، فقد عاين المؤسسون الأوائل للمنظمة الدمار الشامل الذي خلّفته الحربان العالميتان الأولى والثانية. ومنذ نشأتها، طُلب من الأمم المتحدة في العديد من المناسبات أن تضطلع بمهمة منع تصعيد الخلافات، ووقف الحروب، أو المساهمة في استعادة السلام عند اندلاع النزاعات المسلحة، فضلًا عن تعزيز السلام في المجتمعات الخارجة من الحروب.[2]

تُعدّ مسألة حفظ السلم والأمن الدوليين من أهم أهداف منظمة الأمم المتحدة، بل وتُعتبر من الأسباب الرئيسية التي دعت إلى نشأتها. وقد نصّت المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على أن من مقاصد المنظمة "حفظ السلم والأمن الدوليين"، ومن أجل تحقيق هذا الغرض تتخذ الأمم المتحدة التدابير المشتركة والفعالة لمنع الأسباب المؤدية إلى تهديد السلم، والعمل على

---

[1] أحمد سلطان، "ميثاق الأمم المتحدة"، المجلة المصرية للقانون الدولي، الجمعية المصرية للقانون الدولي، المجلد 9، سنة 1951، القاهرة، ص 111–113.

[2] السلام والامن ، تاريخ الاطلاع 2025/05/05م، الساعة 14:15.
https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/peace-and-security/index.html

إزالتها، كما تقمع أعمال العدوان وغيرها من أشكال الإخلال بالسلم، وتُعالج النزاعات الدولية بوسائل سلمية، ووفقًا لمبادئ العدل والقانون الدولي، بما يضمن عدم تطورها إلى نزاعات مسلحة.[1]

1) الأمن والسلم الدوليين قبل سنة 1990:

لم يُعرِّف ميثاق الأمم المتحدة بشكل صريح وواضح الأعمال التي من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين، غير أن الفقهاء يرون أن كل عمل يصدر عن دولة ويشكّل تهديدًا لدولة أخرى بالدخول في حرب معها، أو ينطوي على تدخل عنيف أو استخدام لصور متعددة من العنف، يُعد تهديدًا للسلم والأمن. وعلى الرغم من اقتران لفظَي "السلم" و"الأمن الدوليين" في العنوان، إلا أنهما يختلفان في المعنى؛ فالأمن أعم وأشمل من السلم. فالسلم يشير إلى الحالة الظاهرة من غياب التصادم بين الدول، أي الحيلولة دون احتكاكها ومنع وقوع الحروب، أما الأمن فيمتد ليشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية التي تضمن الاستقرار، مثل التعاون الدولي لمكافحة الفقر، والجوع، والمرض، وتهيئة ظروف ملائمة تكرّس السلم والاستقرار دون اللجوء إلى استخدام القوة.[2]

وقد أشارت الوفود المشاركة في مؤتمر سان فرانسيسكو إلى أن السلم والأمن الدوليين يكونان متحققَين عند غياب الحروب بين الدول. وأكد الوفد الفرنسي على ضرورة عدم التغافل عن الحالات التي تُضطهد فيها الأقليات داخل الدول، وهو ما قد يستوجب تدخل مجلس الأمن لحمايتها، وأثناء المناقشات التي تناولت مفهوم تهديد السلم والأمن الدوليين، أغفلت القوى الكبرى المادة 39 من الميثاق، والتي تُعنى بتحديد معنى التهديد للسلم، وذلك بغرض ترك المجال

---

[1] سهيل حسين الفتلاوي ، الأمم المتحدة (أهداف الأمم المتحدة)، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012م، ص 63.

[2] خلفان كريم، حفظ السلم لأسباب إنسانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 1999، ص 25.

لمجلس الأمن لتكييف الأوضاع حسب رؤيته، مستغلين بذلك الغموض والمرونة التي ينطوي عليها هذا المفهوم.[1]

وفي تلك المرحلة كان معيار تهديد السلم والأمن الدوليين يتركز على وجود عدوان أو إخلال بالسلم باستخدام القوة، وغالبًا ما يتجلى ذلك في النزاعات المسلحة بين الدول، أو في الممارسات العنصرية ضد الشعوب المستعمرة، أو عبر سباق التسلح النووي، وقد شهدت هذه الفترة أزمات كبرى كادت أن تودي بجوهر التنظيم الدولي وتقوض أهدافه.

2) دور الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان:

يرتبط دور الجمعية العامة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين بحماية حقوق الإنسان، فمن الصعوبة بمكان حفظ السلم والأمن الدوليين دون احترام حقوق الإنسان، وتستند الجمعية العامة في حفظ السلم والأمن الدوليين على الإعانة على تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة دون تمييز، وتتمتع الجمعية العامة بالولاية العامة بخصوص القانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك لأنه يصدر عنها اعتماد المبادئ والصكوك الدولية التي تتضمن الحقوق والحريات التي يتمتع بها الإنسان كما تضمن الآليات التي تحققها.

ويتمتع الفرد بمكانة ذات أهمية لا تقل عما يتمتع به أشخاص القانون الدولي، وهذا وفقًا لميثاق الأمم المتحدة، وتتحمل الجمعية العامة مسؤولية حماية وصيانة حقوق الإنسان، ويهتم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان لتكون تحت وصاية الجمعية العامة، وتقوم الجمعية العامة بإجراء دراسات وتقديم توصيات تتعلق بحماية حقوق الإنسان، وقد قامت الجمعية العامة بإنشاء لجنة المسائل الاجتماعية والإنسانية والثقافية، وهي إحدى اللجان الست التابعة لها.[2]

---

[1] أمحمد صالح شعبان سفيان، "السلم والأمن الدوليين: دراسة على ضوء أحكام ميثاق الأمم المتحدة"، مجلة البحوث والدراسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، المجلد 11، العدد 1، 2018، ص 184.

[2] حجريوه ياسين، خلافي توفيق، دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2017، ص 51.

الفرع الثاني: تعزيز التنمية المستدامة

يُعد تعزيز التنمية المستدامة أحد الأهداف المحورية التي تسعى منظمة الأمم المتحدة إلى تحقيقها ضمن رؤيتها الشاملة لمستقبل البشرية، حيث ترتكز هذه التنمية على التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

أولا:تعريف التنمية المستدامة:

أ. التعريف اللغوي للتنمية المستدامة:

كلمة "التنمية" في اللغة مأخوذة من الفعل "نمى"، يُقال: "نمى الشيء ينمو نماءً ونمًى"، أي زاد وتكاثر، وتأتي بمعنى الزيادة والنمو والتكامل، أمّا "الاستدامة" فهي من الفعل "دام يدوم"، وتعني الاستمرار والبقاء والثبات على الشيء.[1]

وعليه فإن "التنمية المستدامة" من حيث اللغة تعني: النمو المتواصل والثابت الذي لا ينقطع، وهي التنامي الذي يستمر بشكل منتظم وثابت مع الزمن دون أن يتوقف أو ينحرف عن هدفه.

ب. التعريف الاصطلاحي للتنمية المستدامة:

ظهر مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي في أواخر القرن العشرين، وخصوصًا بعد تقرير "برونتلاند" الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة عام 1987، والذي عرّف التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها".[2]

وهذا التعريف ينطوي على أبعاد متعددة، حيث لا تقتصر التنمية على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تشمل الأبعاد البيئية والاجتماعية والثقافية. فالتنمية المستدامة هي ذلك النهج الذي يوازن بين احتياجات الإنسان المتعددة والموارد المتاحة، ويأخذ في الحسبان حماية البيئة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين نوعية الحياة.

---

[1] الزامل خالد، مفاهيم أساسية في التنمية المستدامة. مكتبة العبيكان، الرياض، 2018م، ص 51.

[2] حجازي محمد، المدخل إلى التنمية المستدامة. دار الفكر العربي، القاهرة، 2015م، ص 93.

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة:

تدعم لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) أهداف التنمية المستدامة (ODS). وقد أعربت الدول في خطة عمل أديس أبابا عن تأييدها "للجهود والمبادرات التي تقوم بها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، باعتبارها الهيئة القانونية الأساسية في منظومة الأمم المتحدة في ميدان القانون التجاري الدولي، من أجل زيادة تنسيق الأنشطة القانونية التي تضطلع بها المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في ميدان القانون التجاري الدولي، والتعاون بشأنها، وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي في هذا الميدان."[1]

وتتواصل مساهمة الأونسيترال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على عدة جبهات وتتطرق لعدد من المجالات المختلفة والمترابطة. ولا تضم هذه الصفحة إلا الأهداف والغايات الأكثر صلة بعملها مع توضيح الكيفية التي تسهم بها في تحقيق تلك الأهداف والغايات. اختر هدفاً للحصول على المزيد من المعلومات حول دور الأونسيترال في تعزيز ذلك الهدف والغايات المختارة.

أ. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان:

كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزَّز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموًّا، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده[2] تأتي موارد التنمية من مصادر متنوعة، منها الميزانيات العمومية أو الجهات المانحة (مثل القروض أو المنح المقدمة من المؤسسات الدولية) أو القطاع الخاص (مثل الاستثمار المحلي أو الأجنبي، الأنشطة الخيرية) أو مزيج من هذه المصادر. ومن العوامل الهامة لتعبئة تلك الموارد تهيئة بيئة مواتية تجتذب المانحين والمستثمرين المحتملين وتوفر سبلاً لتأسيس المنشآت التجارية بكافة أحجامها وازدهارها. وتساعد معايير الأونسيترال في توفير هذه البيئة، ولا سيما

[1] عويس عبد الله، التنمية المستدامة: أبعادها وأهدافها. دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2019م، ص 71.

[2] المرجع نفسه ، ص 72.

عن طريق إزالة التي تعوق تدفق التجارة الدولية، مما يساعد في توفير الموارد لدى القطاعين العام والخاص من مصادر متعددة، منها التمويل المقدم من الجهات المانحة. انظر أيضاً الغايات 10-ب و 17-1 و 17-3 و 17-5 للاطلاع على مناقشة للقضايا ذات الصلة.

ب. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع:

لغاية 4.4 الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030.

يجب أن تتضمن مهارات ريادة الأعمال التجارية المهارات اللازمة لإجرا ء المعاملات التجارية الأساسية و تأسيس المنشآت التجارية وتسوية المنازعات التجارية (سواءً بالاتصال الشخصي أو الحاسوبي)، ومساعدة المنشآت التجارية على التنافس في الأسواق المحلية والدولية وتنفيذ استراتيجيات لمواجهة الضوائق المالية والإعسار. كما يمكن تحقيق ميزة تجارية تنافسية عن طريق فهم سوق المشتريات العمومية والتجارة الإلكترونية وتحديد سبل الاحتيال التجاري ومنعها، و معايير الأونسيترال متصلة اتصالاً مباشراً بهذه المسائل.

ت. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات:

لغاية 5-ج اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.

تسم معايير الأونسيترال بالحيدة الجنسانية، غير أن معضها قد يكون ذا أهمية خاصة لتحقيق المساواة بين الجنسين، مثل المعايير التي تهدف إلى الحد من العقبات القانونية التي تواجهها المنشآت الصغرى والصغيرة أثناء دورة حياتها حيث إن العديد من تلك المنشآت تديرها نساء. كما يسهم عمل الأونسيترال في مجال التجارة الإلكترونية في التنويع الاقتصادي وإتاحة الاستفادة من الفرص الاقتصادية والتعليمية وغيرها من الفرص للجميع دون إقصاء، مما يؤدي بدوره إلى

تقليص أو إزالة العقبات التي تواجهها النساء والفتيات في كثير من الأحيان في الحصول على التعليم والاستفادة من الفرص التجارية وخدمات الائتمان والعدالة.[1]

ث. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع:

الغاية 8-3 تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية.

من العناصر المهمة في هذه السياسة وجود إطار قضائي وقانوني سليم. ويهدف عمل الأونسيترال بشأن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة بشكل خاص إلى تسهيل إضفاء الطابع الرسمي على هذه المشاريع وتيسير تشغيلها، فيما يهدف عملها بشأن المصالح الضمانية إلى زيادة إمكانية حصول تلك المنشآت على الخدمات الائتمانية بتكلفة ميسورة. ويُستكمل هذا العمل بمعايير الأونسيترال وعملها الدائم في مجالات أخرى تهدف إلى مساعدة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على توسيع دائرة أعمالها واجتياز الضوائق المالية. وعن طريق وضع المعايير القانونية التي تشجع على تأسيس ونمو المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، تسهم الأونسيترال في خلق فرص العمل و الحفاظ على العمالة ، وتوليد الدخل للأسر المعيشية. انظر أيضاً الغايتين 8-10 و 9-3 للاطلاع على مناقشة للمسائل ذات الصلة.[2]

الغاية 8-10 تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها.

---

[1] حجازي محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 82.

[2] عبد الله الأشعل، الأمم المتحدة والعالم العربي: دراسة حالة لتطبيقات الجزاءات الدولية، دار شمس المعرفة، القاهرة، 2004، ص ص 90-91.

إن السعي إلى توفير خدمات مالية منصفة وشاملة للجميع هو من صميم عمل الأونسيترال في مجال المصالح الضمانية. وقد باتت قوانين التمويل المضمون في العديد من البلدان عتيقة أو غير متسقة مع القوانين الأخرى، مثل قوانين الإجراءات المدنية والإعسار والملكية الفكرية. ولذا، فإن الائتمان المضمون قد لا يكون متاحاً على الإطلاق أو متاحاً على نطاق محدود فحسب وبتكلفة ليست في متناول الجميع (على سبيل المثال، مقابل ضمان عقاري). وتسعى الأونسيترال إلى حل هذه المشكلات عن طريق وضع معايير لتحقيق تكافؤ الفرص من خلال تشجيع المنافسة بين مقدمي خدمات الائتمان وتنويع الموجودات التي يمكن استخدامها كضمان، وهو الأمر الذي ينبغي بدوره أن يكون له أثر مفيد على تكلفة الائتمان وتوفره للجميع وبخاصة للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة. انظر الغايتين 8-3 و 9-3 للاطلاع على مناقشة للقضايا ذات الصلة.

ج. إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار:

الغاية 9-3 زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات الميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق مما يرتبط بشدة بهذا السياق الأعمال التي تنهض بها الأونسيترال في مجالات تسوية المنازعات التجارية والمصالح الضمانية وقانون الإعسار والتجارة الإلكترونية والاشتراء العمومي ومشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص وقانون العقود والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، فهذه الأعمال تهدف إلى تبسيط إجراءات تأسيس المشاريع الصغيرة الحجم وتيسير تشغيلها بسبل عدة، منها تسهيل الحصول على الائتمان المضمون والاستفادة من آليات تسوية المنازعات، وتوفير أطر قانونية لتنظيم صفقات البيع الدولية، وتبسيط الإجراءات المتاحة لمواجهة الضوائق المالية والإعسار. انظر الغايتين 8-3 و 8-10 للاطلاع على مناقشة للمسائل ذات الصلة.[1]

[1] المرجع السابق ، ص 92.

الغاية 9-أ تيسير تطوير البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود في البلدان النامية من خلال تحسين الدعم المالي والتكنولوجي والتقني المقدم للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموًّا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية

تمثل البنية التحتية حجر الزاوية للاقتصاد في أي مجتمع، ووجودها شرط أساسي لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. وكثيراً ما يتطلب تمويل مشاريع البنى التحتية مزيجاً من الموارد المحلية والاستثمارات الأجنبية والمساعدات الدولية. وصكوك الأونسيترال المتعلقة بمشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص – التي يسلم الكثيرون بأنها مجموعة المعايير القانونية الدولية الشاملة الوحيدة في هذا المجال – قد تساعد على تهيئة بيئة قانونية جاذبة للمستثمرين في مجال تطوير البنية التحتية. وتمثل أحكامها المتعلقة بهياكل استرداد التكاليف أهمية خاصة للبلدان منخفضة الدخل التي قد يتعذر فيها استرداد التكاليف من خلال التعريفات ورسوم الاستعمال. وقد أرست أحدث اتفاقية للأونسيترال في مجال النقل القواعد اللازمة لوضع نهج عالمي للنقل العصري من الباب للباب بالحاويات ومن ثم تسهيل إدارة سلاسل التوريد في جميع الدول، بما فيها الدول غير الساحلية والأقل نموًّا، وتساعد الأونسيترال، من خلال أمانتها، الدول على فهم هذه المعايير وسن تشريعات بناءً عليها من أجل وضع إطار قانوني عصري شفاف يمكن أن يحظى بالقبول لدى البلدان ذات النظم القانونية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة والجهات المانحة الدولية المحتملة والمستثمرين من القطاع الخاص.[1]

[1] محمد عبد الله أبو العال، تطور دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين: مجلس الأمن في عالم متغير، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018، ص 298–299.

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه آلية إصلاح منظمة الأمم المتحدة

رغم مرور أكثر من سبعة عقود على تأسيسها، لا تزال منظمة الأمم المتحدة تواجه انتقادات واسعة تتعلق بفعاليتها، وعدالتها، وملاءمتها للتحولات المتسارعة في النظام العالمي. فالتحديات التي تعيق إصلاح المنظمة لا تنبع فقط من داخلها، كالمشاكل الهيكلية والإدارية والمالية التي تعرقل سير العمل، بل تمتد أيضًا إلى السياق الدولي المعقد الذي يشهد تزايدًا في النزاعات الإقليمية، وتصاعدًا في هيمنة القوى الكبرى، وهو ما يُقيد قدرة المنظمة على التصرف بنزاهة وحياد.

وعليه فإن تحليل هذه التحديات الداخلية والخارجية يُعد أساسيًا لفهم مواطن الخلل واقتراح سبل فعالة لإصلاح آليات عمل المنظمة بما يجعلها أكثر قدرة على تحقيق أهدافها في العالم المعاصر، ومن هذا المنطلق سوف نبرز ذلك في المطلبين الآتيين:

- **المطلب الأول: التحديات النابعة من داخل الأمم المتحدة.**
- **المطلب الثاني: التحديات ذات الطبيعة الدولية.**

المطلب الأول: التحديات النابعة من داخل الأمم المتحدة

إلى جانب التحديات الخارجية التي تواجهها منظمة الأمم المتحدة، تبرز تحديات داخلية متجذرة في بنيتها التنظيمية والإدارية، وتُعد من أبرز العوائق التي تحد من فاعليتها على الساحة الدولية، وتدعو إلى مراجعة جذرية لآليات عملها، ويمكن حصر هذه التحديات في ما يلي:

الفرع الأول: التحديات الهيكلية والإدارية.

الفرع الثاني: التحديات المالية.

الفرع الأول: التحديات الهيكلية والإدارية

تُعد التحديات الهيكلية والإدارية من أبرز العقبات التي تعيق فعالية منظمة الأمم المتحدة، خاصة ما يتعلق بتركيبة مجلس الأمن، إذ لا يزال هذا الجهاز، رغم أهميته في حفظ السلم والأمن الدوليين، يعكس توازنات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو ما لم يعد يتماشى مع التغيرات الجيوسياسية الراهنة، فقد بقيت الدول الخمس الدائمة العضوية تتمتع بحق الفيتو الذي يُعطل أحيانًا اتخاذ قرارات ضرورية في مواجهة أزمات إنسانية وأمنية،[1] مما أدى إلى انتقادات واسعة تطالب بإصلاح هذا الهيكل لضمان تمثيل أكثر عدلًا للدول النامية والدول الصاعدة.

كما أن البيروقراطية داخل أروقة المنظمة تُعد من أكبر التحديات الإدارية، حيث تسود البطء في اتخاذ القرارات وضعف التنسيق بين الأجهزة المختلفة، مما يُضعف من فعالية العمليات

[1] أحمد عبد الله، "التحديات الهيكلية والإدارية في الأمم المتحدة: أبعاد الإصلاحات المستقبلية"، مجلة الدراسات الدولية، 2022م، المجلد 10، العدد 3، ص 45.

الميدانية والإنسانية[1]. وقد أشار العديد من الباحثين إلى هذه المعضلات، مؤكدين أن تجاوزها يتطلب إصلاحات جذرية تشمل تعديل ميثاق المنظمة وإعادة هيكلة آليات اتخاذ القرار، بما يضمن تمثيلًا ديمقراطيًا وعادلًا لجميع الأعضاء. كما أن التداخل في المهام بين الأجهزة وغياب آليات مساءلة فعالة يزيد من ضعف الثقة في المنظمة الأممية من طرف الشعوب والحكومات على حد سواء.

الفرع الثاني: التحديات المالية

تُعاني الأمم المتحدة من تحديات مالية مزمنة تؤثر بشكل مباشر على قدرتها على تنفيذ المهام المنوطة بها، إذ تعتمد المنظمة على مساهمات الدول الأعضاء، سواء الإلزامية أو الطوعية، ما يجعل تمويلها رهينًا بإرادات سياسية متفاوتة، وغالبًا ما تتأخر بعض الدول في دفع حصصها أو تمتنع عن ذلك لأسباب سياسية، مما يخلق فجوات تمويلية كبيرة تعيق تنفيذ البرامج الإنسانية والإنمائية[2]. ويؤدي هذا التذبذب في التمويل إلى تأجيل أو تقليص العديد من العمليات الميدانية، خاصة في مناطق النزاع والكوارث الطبيعية، مما يضر بالمصداقية الدولية للأمم المتحدة، كما أن الاعتماد المفرط على تمويل بعض الدول الكبرى يجعل المنظمة عرضة للتأثر بسياسات هذه الدول ومواقفها، وهو ما قد يُخل بمبدأ الحياد والاستقلالية في عمل الأمم المتحدة[3]. وتواجه المنظمة كذلك صعوبة في تخصيص الموارد بالشكل الأمثل نتيجة لضعف آليات الرقابة المالية وغياب الشفافية أحيانًا، ما أدى إلى حالات فساد وسوء تسيير، وهو ما يبرز الحاجة إلى إصلاحات مالية وهيكلية شاملة لضمان استدامة التمويل وفعاليته.

---

[1] المرجع نفسه، ص 63.

[2] بويحي جمال "إصلاح منظمة الأمم المتحدة" المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 15، العدد 1، 2017م، ص 57.

[3] المرجع نفسه، ص 61.

المطلب الثاني: التحديات ذات الطبيعة الدولية

تُعدّ منظمة الأمم المتحدة، رغم جهودها الحثيثة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، في مواجهة مستمرة مع تحديات عالمية معقدة. هذه التحديات لا تقتصر على منطقة جغرافية معينة، بل تتجاوز الحدود وتُلقي بظلالها على النظام الدولي بأسره، ويمكن تصنيف هذه التحديات إلى فروع رئيسية، أبرزها:

الفرع الأول: النزاعات الدولية .

الفرع الثاني: غياب التوازن بين الدول.

الفرع الأول: النزاعات الدولية (أزمة اكرانيا، حرب غزة)

تواجه آلية إصلاح منظمة الأمم المتحدة تحديات كبيرة في التعامل مع النزاعات الدولية المتزايدة والمتنوعة، هذه النزاعات تتطلب تدخلًا سريعًا وفعالًا من المنظمة ولكنها تعكس في الوقت ذاته نقاط ضعف في الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة، في هذا السياق يمكن تقسيم التحديات التي تواجه الأمم المتحدة إلى عناصر عدة:

1) أزمة أوكرانيا:

تُعتبر أزمة أوكرانيا واحدة من أبرز النزاعات التي تواجه الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، حيث دخلت أوكرانيا في صراع مفتوح مع روسيا بعد ضم الأخيرة شبه جزيرة القرم عام 2014، ليشتعل النزاع مجددًا في 2022 في شكل حرب واسعة النطاق، الأمم المتحدة رغم تأكيدها على ضرورة احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، عجزت عن وقف التصعيد بسبب التوازنات السياسية

المعقدة داخل مجلس الأمن، حيث استخدمت روسيا حق الفيتو ضد العديد من القرارات[1]، هذا الأمر يسلط الضوء على الفجوة الموجودة في قدرة الأمم المتحدة على التدخل الفعال في النزاعات الكبرى بين القوى العظمى.

2) حرب غزة(العدوان على غزة):

من جهة أخرى تستمر النزاعات في منطقة الشرق الأوسط، مثل حرب غزة بين إسرائيل وحماس في خلق تحديات كبيرة للأمم المتحدة، رغم المحاولات المستمرة من قبل المنظمة لإطلاق مبادرات لوقف إطلاق النار وتحقيق هدنة، تظل الحرب في غزة تمثل معضلة للمنظمة بسبب تعقيد النزاع، بما في ذلك الأطراف المتعددة وغياب الإجماع الدولي حول حل النزاع بشكل دائم، الأمم المتحدة تكافح من أجل تطبيق قراراتها بسبب تأثير القوى الإقليمية والدولية الكبرى على مواقف الأطراف المتحاربة.[2]

3) القيود الهيكلية لمجلس الأمن:

تتمثل أحد أبرز التحديات في آلية عمل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي يعاني من هيمنة الدول الكبرى (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، فرنسا، وبريطانيا) على قراراته من خلال حق النقض (الفيتو)، هذه الهيمنة تجعل من الصعب اتخاذ إجراءات حاسمة وفعالة، كما في حالة أزمة أوكرانيا وحرب غزة، حيث لا يمكن للأمم المتحدة أن تتخذ إجراءات مباشرة إلا إذا كان هناك توافق بين القوى الكبرى، وهو ما لا يحدث في غالبية الأوقات.[3]

4) الافتقار إلى الآليات التنفيذية الفعالة:

---

[1] سلمان بن عبد الله، "إصلاح منظمة الأمم المتحدة في مواجهة التحديات الدولية: التوازن بين القوى الكبرى والنزاعات الإقليمية"، التحليل الاستراتيجي الدولي، المجلد 9، العدد 1، 2018، ص. 22.

[2] ديفيد هاريسون، "الأمم المتحدة والتحديات الكبرى في إدارة الأزمات: دراسات مقارنة بين حرب غزة وأزمة أوكرانيا"، دورية الشؤون الدولية، المجلد 12، العدد 6، 2021، ص. 120.

[3] المرجع نفسه ، ص 135.

حتى في الحالات التي تفرض فيها الأمم المتحدة عقوبات أو تدابير لحل النزاعات، تبقى هذه الإجراءات في كثير من الأحيان غير ملزمة أو غير قابلة للتنفيذ بشكل فعال[1]، غياب الآليات التنفيذية مثل القوة العسكرية الفعالة أو القدرة على فرض عقوبات حقيقية، يعيق دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية.

الفرع الثاني: غياب التوازن بين الدول (هيمنة القوى العظمى)

تعتبر هيمنة القوى العظمى أحد أبرز التحديات التي تواجه آلية إصلاح منظمة الأمم المتحدة، فبينما يُفترض أن تكون الأمم المتحدة منظمة دولية تعمل على تحقيق العدالة والمساواة بين جميع الدول، فإن الواقع يعكس تأثير القوى الكبرى على قراراتها وآليات عملها. يظهر هذا التحدي بشكل خاص في مجلس الأمن الدولي، الذي يمتلك الأعضاء الدائمون فيه (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، المملكة المتحدة، وفرنسا) حق الفيتو. هذا الحق يُعدُّ أداة قوية تمكّن هذه القوى العظمى من التأثير على القرارات التي قد تؤثر على مصالحها الخاصة، حتى وإن كانت تلك القرارات تصب في مصلحة المجتمع الدولي بشكل عام.

1) الهيمنة السياسية والاقتصادية:

تؤثر القوى العظمى بشكل كبير في القرارات السياسية والاقتصادية التي يتم اتخاذها في المنظمة، غالبًا ما تتجه الأمم المتحدة إلى قبول أو تجاهل أزمات معينة استنادًا إلى مصالح الدول الكبرى في مختلف المناطق. تُظهر الأزمات الدولية مثل الحرب في أوكرانيا، والصراع في سوريا، أو حتى حرب غزة[2]، كيف يمكن للقوى الكبرى استخدام قوتها السياسية والاقتصادية لتعزيز مصالحها الخاصة، ما يعيق تحقيق العدالة الدولية.

---

[1] محمد علي الرفاعي، "التحديات القانونية أمام إصلاح الأمم المتحدة في ظل النزاعات الحديثة"، المجلة القانونية للدراسات الدولية، المجلد 7، العدد 2، 2019، ص. 81-97.

[2] أحمد فتحي، "دور الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية: دراسة حالة على أزمة أوكرانيا"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 15، العدد 4، 2020، ص. 43.

2) تأثير القوى الكبرى في الهيئات الأممية الأخرى:

لا يقتصر تأثير القوى العظمى على مجلس الأمن فقط، بل يمتد إلى الهيئات الأخرى مثل الجمعية العامة والمنظمات الفرعية، تمارس هذه القوى الضغط على الدول الأخرى من خلال الدعم المالي أو السياسي، مما يحد من قدرة الدول النامية والفقيرة على التأثير في القرارات الأممية.

3) تأثير الهيمنة في الإصلاحات:

إصلاح الأمم المتحدة يظل محط جدل طويل الأمد، حيث ترفض القوى العظمى أي إصلاحات قد تقلل من سلطتها داخل النظام الدولي، تُعارض الدول الكبرى اقتراحات توسيع أعضاء مجلس الأمن الدائمين، خوفًا من تقليل سلطتها في اتخاذ القرارات المهمة،[1] هذا التحدي يعوق التقدم في عملية الإصلاح ويُبقي النظام الدولي تحت هيمنة هذه القوى.

الهيمنة المستمرة للقوى العظمى على الأمم المتحدة تمثل تحديًا أساسيًا في سعي المنظمة لتحقيق العدالة والمساواة بين الدول، فغياب التوازن بين الدول يعوق القدرة على معالجة النزاعات الدولية بشكل عادل وفعال، ويقلل من فعالية دور المنظمة في تحقيق السلام والتنمية المستدامة على المستوى العالمي.

[1]..المرجع نفسه، ص 59.

الفصل الثاني: إصلاح منظمة الأمم المتحدة ومستقبلها

لقد واجهت منظمة الأمم المتحدة منذ تأسيسها، في أعقاب حرب عالمية مدمرة، تحديات جمة أثرت على فاعليتها وقدرتها على تحقيق أهدافها النبيلة في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وتنمية التعاون بين الدول، وتعزيز حقوق الإنسان. فمع التغيرات المستمرة في المشهد السياسي والاقتصادي والأمني العالمي، أصبحت الحاجة ملحة لإعادة تقييم هيكل المنظمة وآليات عملها لضمان استمراريتها ومركزيتها كمنصة دولية لا غنى عنها في مواجهة التحديات المستقبلية.

لم تكن الأمم المتحدة بمنأى عن التحولات الجذرية التي شهدها العالم منذ منتصف القرن العشرين. فمع صعود قوى عالمية جديدة، وتغير موازين القوى، وتفاقم النزاعات الإقليمية ذات الأبعاد المتشابكة، وتحديات الإرهاب العابر للحدود، والتغير المناخي الذي يهدد الكوكب بأكمله، والأوبئة التي عرت هشاشة الأنظمة الصحية العالمية، أثيرت العديد من التساؤلات حول مدى قدرة المنظمة على التكيف مع هذه التحولات والاضطلاع بدورها القيادي بفاعلية. هل لا تزال المنظمة تمثل التطلعات والطموحات الحالية للدول الأعضاء؟ وهل آلياتها وهياكلها الحالية كافية لمواجهة تعقيدات القرن الحادي والعشرين؟ لذا، سيتناول هذا الفصل بعمق مسألة **إصلاح منظمة الأمم المتحدة ومستقبلها**، مقسماً إلى مبحثين رئيسيين:

- **المبحث الأول: مقترحات تطوير منظمة الأمم المتحدة.**
- **المبحث الثاني: مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ضوء التغيرات الدولية.**

المبحث الأول: مقترحات تطوير منظمة الأمم المتحدة

تأسست منظمة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية و هي تعد أساس السلم والأمن الدوليين، تعمل على تعزيز التعاون بين الدول.

على الرغم من إنجازاتها في حفظ السلام والتنمية وحقوق الإنسان، تواجه تحديات كبيرة تستدعي مراجعة شاملة لهيكلها وآليات عملها، فالتغيرات الجيوسياسية والقضايا العالمية مثل التغير المناخي والإرهاب تظهر ضرورة إصلاح المنظمة.

هذا المبحث يهدف إلى استكشاف **المقترحات الرامية إلى تطوير منظمة الأمم المتحدة،** سننظر في هيكل مجلس الأمن وصنع القرار، كما سنركز على تعزيز دور الجمعية العامة وتحسين كفاءة الأجهزة الفرعية.

الهدف ليس فقط التكيف مع المتغيرات، بل هو **تجديد شرعية المنظمة وفعاليتها** في عالم يتطلب حلولاً جماعية لمشكلات معقدة، ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين هما :

- **المطلب الأول: مبادرات الإصلاح من داخل منظمة الأمم المتحدة.**
- **المطلب الثاني: طبيعة المقترحات المقدمة لإصلاح منظمة الأمم المتحدة.**

المطلب الأول: مبادرات الإصلاح من داخل منظمة الأمم المتحدة

على مر تاريخها، لم تكن منظمة الأمم المتحدة كياناً جامداً، بل شهدت على الدوام محاولات ومبادرات داخلية تهدف إلى تطويرها وتحسين أدائها لمواكبة المتغيرات الدولية. هذه المبادرات، التي نشأت من رحم تجارب المنظمة ذاتها ومن رؤى قياداتها ومتخصصيها، تعكس إدراكاً عميقاً بضرورة التكيف المستمر لضمان فاعلية المنظمة في تحقيق أهدافها. لقد تنوعت هذه الجهود بين مقترحات لترشيد العمليات الإدارية، وإعادة هيكلة بعض الأجهزة الرئيسية، وتعزيز آليات التنسيق والتعاون بين البرامج والوكالات المختلفة، وكلها تصب في صالح تعزيز دور الأمم المتحدة كركيزة للنظام الدولي.

الفرع الأول: تقارير الأمناء العامين

يلعب الأمناء العامون في الأمم المتحدة دوراً مهماً في إصلاح المنظمة، ولا يقتصر دورهم على تقديم توصيات فقط، بل يمتد ليشمل محاولة التوصل إلى إجماع دولي حول الإصلاح. يستهدف كل أمين عام تحديات الأمم المتحدة في عهده، ويسعى لتقديم مبادرات تتوافق مع الأولويات العالمية، هذه التقارير تهدف لإعادة تعريف دور الأمم المتحدة في عالم دائم التطور.

1) فترة الأمين العام بطرس غالي (1992-1996):

شهدت صدور تقرير "أجندة للسلام " **(An Agenda for Peace)** عام 1992

جاء هذا التقرير بعد نهاية الحرب الباردة، في الوقت الذي تغير فيه النظام الدولي بشكل كبير، وبدأت نزاعات داخلية معقدة تبرز بدلاً من الصراعات الدولية[1]، لذلك أبرز التقرير مفاهيم جديدة مثل:

[1] **بطرس غالي، "أجندة للسلام (An Agenda for Peace)"** الوثيقة الرسمية للأمم المتحدة A/47/277-S/24111. https://docs.un.org/ar/A/47/277

- **الدبلوماسية الوقائية (Preventive Diplomacy):** تهتم بمنع النزاعات من البدء، أو من تصاعدها، أو امتدادها، اقترح غالي استخدام الإنذار المبكر والبعثات الدبلوماسية.
- **صنع السلام (Peacemaking):** يهدف إلى حل النزاعات بالوساطة والتسوية السلمية.
- **حفظ السلام (Peacekeeping):** كان جزءاً مهماً من عمل الأمم المتحدة، لكن غالي دعا لتحديثه لتحديات جديدة، وضرورة دعم لوجستي وموارد كافية.
- **بناء السلام (Peace-building):** تتم بعد النزاع، وتركز على إعادة بناء المجتمعات وضمان عدم عودة الصراع، من خلال مؤسسات ديمقراطية وتنمية اقتصادية.

لم يكتف غالي بتقاريره، بل قدم "أجندة للتنمية (An Agenda for Development)" في عام 1994[1]، أكد على ضرورة الترابط بين السلام والتنمية، وأصدر "أجندة للديمقراطية (An Agenda for Democratization)" في عام 1996[2]، لفت الضوء على دور الأمم المتحدة في دعم التحولات الديمقراطية، تأثر هذا بشكل كبير في توجهات الأمم المتحدة، وأسس أسس مفاهيم تُوجه عمل المنظمة حتى اليوم.

2) فترة الأمين العام كوفي عنان (1997–2006): إصلاح شامل لمواجهة تحديات الألفية الجديدة

كان كوفي عنان (1997–2006) رائداً في إصلاح الأمم المتحدة، قدم تقارير ومبادرات لتحديث المنظمة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، من أبرز هذه التقارير:

- **تقرير تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح**

---

[1] **بطرس غالي، "أجندة للتنمية (An Agenda for Development)"** الوثيقة الرسمية للأمم المتحدة A/49/665.
https://docs.un.org/A/49/665

[2] **بطرس غالي، "أجندة للديمقراطية (An Agenda for Democratization)"**: الوثيقة الرسمية للأمم المتحدة A/50/332.
https://docs.un.org/A/50/332

(Renewing the United Nations: A Programme for Reform)عام 1997 :

ركز[1] على إصلاح الإدارة والهيكل التنظيمي، تبسيط الإجراءات وتعزيز التنسيق بين الصناديق والبرامج.

- **تقرير "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين"**

(We the Peoples: The Role of the United Nations in the 21st Century) عام 2000 [2]:تزامن مع قمة الألفية، مهد الطريق لاعتماد الأهداف الإنمائية للألفية(MDGs) ، أكد على أهمية التعاون الدولي في تحقيق التنمية ومكافحة الفقر.

- **تقرير عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة**

(A More Secure World: Our Shared Responsibility) عام 2004 [3]:ركز على التهديدات الجديدة للأمن الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر، ودعا إلى توسيع مفهوم الأمن ليشمل التهديدات غير التقليدية.

- **تقرير "في حرية أكبر: نحو التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع"**

(In Larger Freedom: Towards Development, Security and Human Rights for All)عام 2005 [4]:يُعد هذا التقرير تتويجاً لجهود عنان الإصلاحية، اقترح إصلاحات

---

[1] **عام (Renewing the United Nations: A Programme for Reform) "كوفي عنان، "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح 1997**: الوثيقة الرسمية للأمم المتحدة A/51/950.
https://docs.un.org/ar/A/51/950

[2] **(We the Peoples: The Role of the United Nations in the 21st Century) 2000 عام "كوفي عنان، "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين**: الوثيقة الرسمية للأمم المتحدة A/54/2000
https://docs.un.org/A/54/2000

[3] **(A More Secure World: Our Shared Responsibility) 2004 عام "تقرير الفريق الرفيع المستوى (بتكليف من كوفي عنان)، "عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة**: الوثيقة الرسمية للأمم المتحدة A/59/565.
https://docs.un.org/A/59/565

[4] **(In Larger Freedom: Towards Development, Security and Human Rights for All) 2005 عام "كوفي عنان، "في حرية أكبر: نحو التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع**: الوثيقة الرسمية للأمم المتحدة A/59/2005.
https://docs.un.org/ar/A/59/2005

واسعة النطاق في مجالات التنمية، الأمن، حقوق الإنسان، وسيادة القانون، شدد على أن هذه الأبعاد الأربعة مترابطة ولا يمكن تحقيق إحداها بمعزل عن الأخرى .كما دعا إلى :

- **توسيع مجلس الأمن** :ليشمل تمثيلاً أوسع للدول الأعضاء، بما يعكس الواقع الجيوسياسي المتغير.
- **تطوير مفهوم "مسؤولية الحماية(Responsibility to Protect - R2P):** "الذي ينص على أن الدول تتحمل مسؤولية حماية شعوبها من الفظائع الجماعية، وفي حال فشلها، تنتقل هذه المسؤولية إلى المجتمع الدولي.
- **إنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام** :لتعزيز عمل الأمم المتحدة في هذين المجالين الحيويين.

3) فترة الأمين العام بان كي مون (2007–2016): الاستمرارية في الإصلاح والتنمية المستدامة

في عهد الأمين العام بان كي مون (2007–2016)، استمر التركيز على إصلاح الإدارة وتعزيز الشفافية والكفاءة داخل المنظمة .كان تركيزه الأكبر على دفع عجلة تحقيق أهداف التنمية المستدامة (Sustainable Development Goals - SDGs) التي خلفت الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2015[1]، تقاريره ركزت على:

- **تفعيل "أمة واحدة تعمل :(Delivering as One)** "وهي مبادرة لتعزيز التنسيق والاتساق بين وكالات وبرامج الأمم المتحدة على المستوى القطري لتحقيق نتائج أفضل في مجال التنمية.
- **معالجة قضايا التغير المناخي** :حيث لعب بان كي مون دوراً قيادياً في حشد الدعم الدولي للتوصل إلى اتفاق باريس للمناخ عام 2015.

[1] بان كي مون، أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ومبادرات الإصلاح .
https://www.undp.org/ar/arab-states/

- **التركيز على الوقاية من النزاعات والوساطة** :سعياً لتعزيز دور الأمم المتحدة في منع الأزمات قبل تفاقمها.

4) فترة الأمين العام أنطونيو غوتيريش (2017–الآن): إصلاح الأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين[1]

الأمين العام الحالي أنطونيو غوتيريش (2017–الآن)، يركز على "إصلاح الأمم المتحدة من أجل القرن الحادي والعشرين" .يسعى لجعل المنظمة أكثر رشاقة وفعالية، يهدف إلى تلبية احتياجات الناس في عالم معقد، مبادراته تتمحور حول ثلاث مسارات رئيسية:

- **إصلاح الإدارة** :يهدف إلى تبسيط البيروقراطية وتعزيز الشفافية، ويريد تعزيز المساءلة وتفويض السلطات للمسؤولين الميدانيين.
- **إصلاح منظومة التنمية** :يركز على تعزيز التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة، ويهدف لضمان "توصيل" الدعم بشكل فعال على المستوى القطري.
- **إصلاح السلام والأمن** :يركز على هيكلة قدرات الأمم المتحدة في مجال السلام، ويرغب في تعزيز الدبلوماسية الوقائية وتحسين هياكل حفظ السلام.

التقارير هذه ليست مجرد وثائق إدارية، إنها رؤى استراتيجية تعكس التطورات داخل الأمم المتحدة، تبرز الجهود المستمرة لتكيف المنظمة مع تحديات العالم، تظهر شهادة على حيوية المنظمة وقدرتها على التفكير النقدي، تبرز سعيها المستمر لتحقيق الأفضل.

الفرع الثاني: جهود بعض الدول والتكتلات الإقليمية

لا يأت إصلاح الأمم المتحدة من مصدر واحد، وتقدم الدول الأعضاء جهوداً كبيرة، سواء بشكل فردي أو في صورة تكتلات. هذه الجهود تظهر التزام الدول بأهمية المنظمة، وتظهر

[1] أنطونيو غوتيريش، مبادرات "إصلاح الأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين" (إصلاح الإدارة، التنمية، السلام والأمن) https://news.un.org/ar/story/2025/05/1141446

أيضاً ضرورة تغيير المنظمة لتتناسب مع تغيرات القوى والتحديات الجديدة. وتسعى الدول إلى إعادة بناء المنظمة لتمثل مصالحها وتطلعاتها، كما تتطلع إلى تمثيل أوسع لأقاليم العالم وشعوبه في صنع القرار.

أولاً: مبادرات الدول الكبرى دائمة العضوية

الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن لها دور كبير في إصلاح الأمم المتحدة. هذه الدول لها صلاحيات كثيرة، بما في ذلك حق النقض (الفيتو) .هذا يمنحها القدرة على منع قرارات مهمة.

مواقف هذه الدول تختلف فيما يتعلق بالإصلاح. تأثر ذلك بمصالحها الوطنية ورؤاها للعالم المستقبلي.

- **الولايات المتحدة الأمريكية** :كانت الولايات المتحدة دائماً في مقدمة مبادرات الإصلاح. خاصة فيما يتعلق بزيادة كفاءة المنظمة وإصلاح إدارتها وربط التمويل بالأداء .في بعض الأحيان، دعت إلى توسيع مجلس الأمن لضم دول جديدة مثل اليابان وألمانيا[1].

لكن في أحيان أخرى، كانت ترفض التنازل عن حقوقها. خاصة فيما يتعلق بحق الفيتو، مبادراتها تركز على تعزيز دور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب وتعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

- **المملكة المتحدة وفرنسا** :تتفق الدولتان على الحاجة لإصلاح مجلس الأمن. يريدون أن يشمل أعضاء دائمين جدد مثل ألمانيا واليابان. كما يريدون مقاعد دائمة لإفريقيا وأمريكا اللاتينية[2].

---

[1](CFR) Council on Foreign Relations, "The UN Security Council"
https://www.cfr.org/backgrounder/un-security-council

[2] UN News Centre (لبيانات مندوبي الدول)، ووثائق الأمم المتحدة المتعلقة بمقترحات إصلاح مجلس الأمن، بالإضافة إلى تحليلات مراكز الأبحاث مثل Chatham House.
https://www.chathamhouse.org /

لهاتان الدولتان مرونة نسبية تجاه التنازل عن بعض امتيازاتهما مقارنة ببعض الأعضاء الدائمين الآخرين. تدعمان الإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز الفعالية، الشفافية، والمساءلة داخل المنظمة. يدعوان دائماً للحد من استخدام الفيتو في حالات الفظائع الجماعية.

- **روسيا والصين** :هذه الدول تؤمن بالحفاظ على حق النقض أو الهيكل الأساسي لمجلس الأمن .يعتقدون أن مبدأ سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية يجب أن يبقى ساري المفعول. يفضلون الإصلاحات التي تزيد من دور الجمعية العامة، أو تلك التي تُحسن من الجوانب الإدارية والماليةلكن، قد يبدؤا بالتفكير في إصلاحات جديدة لتمثيل الدول النامية. هذا بشرط ألا تضر بمصالحهم في المجلس.[1]

الإصلاح في مجلس الأمن يتطلب موافقة روسيا والصين. هذا يجعل العملية بطيئة ومُعقدة. يعكس هذا التوترات ومصالح متنافسة في العالم.

ثانياً: مبادرات التكتلات الإقليمية كالاتحاد الإفريقي والجامعة العربية

التكتلات الإقليمية تسعى لإصلاح الأمم المتحدة. تريد تعزيز صوت مناطقها وضمان تمثيل عادل، يُعتبر مجلس الأمن غير متناسب مع التوزيع الجغرافي والسكان العالمي.

- **الاتحاد الإفريقي** :يُعد الاتحاد الإفريقي من أبرز المطالبين بإصلاح مجلس الأمن، ويقدم موقفاً موحداً نسبياً عبر **"توافق إزولوني (Ezulwini Consensus) "الذي تم إقراره عام 2005، و"إعلان سرت (Sirte Declaration) "الذي تبناه رؤساء الدول والحكومات الإفريقية** .يطالب الاتحاد الإفريقي صراحةً **بمقعدين دائمين على الأقل لإفريقيا في مجلس الأمن، مع حق النقض الكامل لكليهما، بالإضافة إلى خمسة مقاعد غير دائمة** يتم تدويرها بين الدول الإفريقية. يؤكد الاتحاد على أن إفريقيا، بكونها القارة الأكثر تضرراً من النزاعات التي يناقشها المجلس وتستقبل النسبة الأكبر

[1] بيانات المندوبين الدائمين لروسيا والصين في اجتماعات الأمم المتحدة، ووثائق مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بالإصلاح، بالإضافة إلى تحليلات من منظمات مثل Global Policy Forum.
https://www.un.org/en/ga/documents/

من عمليات حفظ السلام، تستحق تمثيلاً أكبر يعكس حجمها السكاني ودورها المتزايد في الشؤون الدولية، والمساهمات المحتملة التي يمكن أن تقدمها للاستقرار العالمي[1].

- **جامعة الدول العربية** :تدعم جامعة الدول العربية إصلاح مجلس الأمن. تؤكد على أهمية تمثيل مناسب للعرب في المجلس. ترى الجامعة أن إصلاح المجلس يجب أن يأخذ في الاعتبار خصوصية المنطقة[2].

- **مبادرات تكتلات أخرى (على سبيل المثال لا الحصر):**
  - **مجموعة G4 ألمانيا، اليابان، الهند، البرازيل** :(هذه الدول تسعى بقوة للحصول على مقاعد دائمة في مجلس الأمن) .يرون المجلس الحالي أنه لا يعد يمثل التوازن العالمي للقوى الاقتصادية والسياسية[3].
  - **مجموعة "متحدون من أجل الإجماع "(Uniting for Consensus –UfC)** تضم دولاً مثل إيطاليا، باكستان، كوريا الجنوبية، الأرجنتين، وكندا. هذه المجموعة تعارض إضافة أعضاء جدد دائمين. بدلاً من ذلك، [4]تفضل زيادة عدد المقاعد غير الدائمة ذات فترات عضوية أطول (مثلاً، فترات أربع سنوات

---

[1] وهما وثائق رسمية للاتحاد الإفريقي، (Sirte Declaration) "، و"إعلان سرت(Ezulwini Consensus) "وثيقة "توافق إزولوني بالإضافة إلى تقارير وتحليلات من الاتحاد الإفريقي نفسه ومراكز الدراسات الإفريقية.
https://www.aps.dz/images/doc/Consensus-d-Ezulwini.pdf

[2] بيانات جامعة الدول العربية الرسمية، وقرارات مجالسها الوزارية بشأن إصلاح الأمم المتحدة، بالإضافة إلى تصريحات المندوبين العرب في الأمم المتحدة (يمكن البحث عنها في موقع الأمم المتحدة).
https://www.arableagueonline.org/

[3] (مثل تلك المنشورة على مواقع وزارات الخارجية لهذه الدول G4 البيانات الصحفية المشتركة لاجتماعات وزراء خارجية دول أو بيانات الأمم المتحدة)، ومقالات وتحليلات في الدوريات المتخصصة.
https://www.ips-journal.eu/
https://issafrica.org/ https://www.accord.org.za/

[4] بيانات المجموعة الرسمية (غالباً ما تصدر عن الممثلية الدائمة لإيطاليا في الأمم المتحدة)، ووثائق الأمم المتحدة المتعلقة بمفاوضات إصلاح مجلس الأمن (Intergovernmental Negotiations on Security Council Reform - IGN).
https://www.un.org/en/ga/documents/

بدلاً من سنتين). هذا يهدف لتعزيز الديمقراطية والمساءلة في المجلس ومنع ظهور مراكز قوى دائمة جديدة.

تُبرز هذه المبادرات تنوع الرؤى حول كيفية إصلاح الأمم المتحدة. تُظهر أهمية التوافق بين المصالح الوطنية والإقليمية لتحقيق تقدم في هذه العملية المعقدة. هذه العملية لا تزال تمثل تحديًا كبيرًا للمنظمة منذ تأسيسها.

المطلب الثاني: طبيعة المقترحات المقدمة لإصلاح منظمة الأمم المتحدة

تبلورت هذه الجهود في مجموعة واسعة من المقترحات المحددة التي تتناول جوانب مختلفة من عمل المنظمة وهياكلها. يعكس تنوع هذه المقترحات مدى تعقيد التحديات التي تواجه الأمم المتحدة، وتعدد الرؤى حول كيفية تمكينها من أداء مهامها بفعالية أكبر في عالم متغير. وتتراوح هذه المقترحات بين التعديلات الإجرائية البسيطة والإصلاحات الهيكلية الجذرية، والتي تتطلب توافقاً سياسياً واسعاً بين الدول الأعضاء. يهدف هذا المطلب إلى تصنيف وتحليل أبرز هذه المقترحات، بدءاً من قلب المنظمة النابض: مجلس الأمن، وصولاً إلى باقي الأجهزة والوظائف.

الفرع الأول: مقترحات إصلاح مجلس الأمن

مجلس الأمن الدولي يُعد محور النقاشات حول إصلاح الأمم المتحدة. لدوره المركزي في حفظ السلم والأمن الدوليين، صلاحياته ملزمة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. المقترحات المقدمة لإصلاح المجلس تهدف لمعالجة التحديات، مثل تمثيله، وفعاليته، وشرعيته في ظل التغيرات الجيوسياسية، تتركز هذه المقترحات أساساً على جانبين رئيسيين هما: توسيع العضوية ومسألة حق النقض (الفيتو).

1) **توسيع العضوية:** معضلة التمثيل العادل

قضية توسيع عضوية مجلس الأمن تعد من أهم القضايا. منذ تأسيس المجلس في عام 1945، لم يعد هيكله كما كان. في بداية الأمر، كان هناك خمسة أعضاء دائمين وستة غير دائمين.

في عام 1965، زاد عدد الأعضاء غير الدائمين إلى عشرة. لكن، حتى الآن، لم يحدث أي تغيير كبير في هيكل المجلس. مع ذلك، ازداد عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من 51 إلى 193 دولة.

تغيرت موازين القوى العالمية بشكل كبير. هذا يجعله من الضروري أن يُعد المجلس بشكل يُظهر الواقع الجيوسياسي والاقتصادي والديموغرافي للعالم. هناك العديد من المقترحات لتغيير هيكل المجلس.

- زيادة عدد الأعضاء الدائمين :(Permanent Members) هذا المقترح يثير الكثير من الجدل .مجموعةG4 ألمانيا، اليابان، الهند، البرازيل (تطالب بمقاعد دائمة). يعتبرون أنهم قوى اقتصادية وسياسية مهمة[1].
- كما يطالب الاتحاد الإفريقي بمقعدين دائمين للقارة الأفريقية. يعتبرون أن القارة تستضيف الكثير من عمليات حفظ السلام. يريدون حق النقض لضمان مصالحهم. يؤيدون هذا التوسع لزيادة شرعية المجلس. يعتقدون أن هذا سيساعد المجلس على اتخاذ قرارات أفضل[2].
- زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين :(Non-Permanent Members) يعتقد البعض أن زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين ستساعد. هذا دون الحاجة لتغييرات كبيرة في امتيازات الأعضاء الدائمين[3].يقترحون فترات عضوية أطول للأعضاء غير الدائمين.

---

[1] "**المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن**"الأمم المتحدة، الجمعية العامة، United Nations General Assembly, "Report of the Open-ended Working Group on the Question of Equitable Representation on and Increase in **the Membership of the Security Council and Related Matters",** A/AC.247/2004/L.2, 2004**.** https://docs.un.org/A/AC.247/2004/L.2

[2] الاتحاد الأفريقي، "**توافق إزولوني" (Ezulwini Consensus),**.2005، https://www.aps.dz/images/doc/Consensus-d-Ezulwini.pdf

[3] "**المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن**"الأمم المتحدة، الجمعية العامة، United Nations, "**Security Council** Reform", Official UN Website, https://www.un.org/securitycouncil/content/reforms

يعتقدون أن هذا سيساعد في تطوير استراتيجيات أفضل .مجموعة "متحدون من أجل الإجماع (Uniting for Consensus - UfC) "تدعم هذه المقترحات.

- إنشاء فئة جديدة من العضوية (شبه دائمة/ممددة) :بعض الدول تقترح فئة "أعضاء شبه دائمين"، يتم انتخابهم لفترات أطول مثل 5–10 سنوات، يمكنهم إعادة انتخابهم أو يحصلون على امتيازات خاصة دون أن يكونوا أعضاء دائمين[1].
- معايير العضوية الجديدة :هناك تساؤلات حول ما يجب أن تكون عليه المعايير الجديدة[2]. هل يجب أن تعتمد على حجم السكان، القوة الاقتصادية، المساهمات المالية، الدور الدبلوماسي، أو التمثيل الجغرافي العادل؟ الداعمون للإصلاح يعتقدون أن المعايير الحالية لا تعكس توزيع القوة في القرن الحادي والعشرين[3].

2) **مسألة حق النقض (الفيتو)** :مفتاح الجمود والشرعية

حق النقض يعتبر امتيازاً للأعضاء الدائمين. يثير هذا الحق جدلاً حول ديمقراطية المجلس وفعاليته. يمكن لدولة واحدة تعطيل قرارات 14 عضواً آخرين. المقترحات الجديدة تهدف إلى تغيير هذا الحق.

- الحد من استخدامه :(Restriction of Veto Use) هذه هي النقطة الأكثر شيوعاً وعملية. الدعوة إلى "مدونة سلوك" طوعية تُلزم الأعضاء الدائمين بالامتناع عن

---

[1] تحليلات مراكز الأبحاث المعنية بإصلاح الأمم المتحدة.
https://main.un.org/securitycouncil/en

[2] تقرير الفريق الرفيع المستوى، "**عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة**", الوثيقة A/59/565, 2004.
https://docs.un.org/A/59/565

[3] تقرير الأمين العام الأسبق كوفي عنان، "**في حرية أكبر: نحو التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع**", الوثيقة A/59/2005, 2005.
https://docs.un.org/A/59/2005

استخدام الفيتو في حالات الفظائع الجماعية. مثل الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، والتطهير العرقي[1].

- فرنسا والمكسيك أيدتا هذه الفكرة بقوة. وشكلتا مجموعة "مبادرة المساءلة عن الفيتو " للضغط من (Accountability, Coherence and Transparency - ACT Group) أجل هذا التقييد. الهدف هو منع شل قدرة المجلس على التحرك في وجه انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة[2].
- التخلي عنه تدريجياً أو إلغاؤه :(Phased Abolition or Elimination) دعوات أشد راديكالية تدعو إلى إلغاء حق النقض تماماً، أو تقييده ليشمل قضايا معينة فقط. مثل تلك المتعلقة بتعديل الميثاق، أو ربطه بموافقة عدد أكبر من الدول.هذه المقترحات تواجه معارضة شديدة من الأعضاء الدائمين لأنها تمس جوهر امتيازهم[3].
- التشاور قبل الاستخدام :(Consultation Before Use) اقتراح بأن يكون هناك تشاور مكثف بين الأعضاء الدائمين وربما باقي أعضاء المجلس قبل استخدام الفيتو. لضمان قدر أكبر من الشفافية والمساءلة، وربما إتاحة الفرصة لإيجاد حلول بديلة أو تعديل المقترحات[4].

تُظهر هذه المقترحات كيف أن عملية إصلاح مجلس الأمن تعقيدية. المصالح الجيوسياسية للدول الكبرى تتنافى مع التطلعات للتمثيل العدل والفعالية في الأمم المتحدة. هذه الخلافات، خاصة حول حق النقض والعضوية الدائمة، تسبب في جمود في إصلاح المجلس.

---

[1] **"مدونة السلوك بشأن عمل مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي"** (Code of Conduct regarding Security Council action against genocide, crimes against humanity or war crimes), مبادرة مجموعة ACT (Accountability, Coherence and Transparency Group).
https://unterm.un.org/unterm2/ar/view/UNHQ/0b8a01d4-d4c8-41f2-aacd-6bc74beb9677

[2] مبادرة فرنسا والمكسيك حول قيود الفيتو Statement by the Permanent Representative of France to the UN on Security Council Reform, in the context of the IGN.
https://onu.delegfrance.org/we-must-intensify-our-efforts-to-achieve-a-reform-of-the-security-council

[3] Thomas G. Weiss and Sam Daws (Eds.), **"The Oxford Handbook on the United Nations",** Oxford University Press, 2018.

[4] Paul Kennedy, **"The Parliament of Man: The Past, Present, and Future of the United Nations"**, Random House, 2006.

الفرع الثاني: مقترحات تعزيز الشفافية والديمقراطية في عمل المنظمة

بالإضافة إلى إصلاح مجلس الأمن الذي يُعتبر الأكثر إلحاحاً وتعقيداً، تتناول الاقتراحات التي تهدف إلى تعزيز فعالية منظمة الأمم المتحدة جوانب أوسع تتعلق بزيادة الشفافية والديمقراطية في عملها، وتفعيل دور الأجهزة الرئيسية الأخرى. يهدف ذلك إلى جعل المنظمة أكثر استجابة لاحتياجات الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بشكل عام، وتعزيز شرعيتها في اتخاذ القرارات. تركز هذه الاقتراحات على تحسين آليات صنع القرار، وتعزيز دور الجمعية العامة، وزيادة الشفافية في العمليات المختلفة للمنظمة.

1) **تفعيل دور الجمعية العامة:** انصهار وتفاعل الدول الأعضاء المتزايد

تشكّل الجمعية العامة الهيئة الرئيسية للتداول وصنع السياسات في الأمم المتحدة، وفي متناول كل عضو منفرد نحو إبداء صوت. وهذا ما يجعلها من أكثر الهيئات ديمقراطية في المنظمة. مع ذلك، فإن قراراتها ليست ملزمة (الا فيما يتعلق بمواضيع لا تكون داخلية للمنظمة) بمعنى أن القوة الغالبة دوماً تمتلك تبقى تستخف بقراراتها المجلس الأمن وعسف سلطته ونفوذه المهيمن. تسعى كل الاقتراحات إلى تعزز دورها وفعاليتها عبر:

- **توسيع سلطاتها في مسألة السلم والأمن:** يبرز هذا الاقتراح بشكل خاص عندما يكون مجلس الأمن مشلولاً بسبب استخدام حق النقض، مما يعيق اتخاذ إجراءات حاسمة في الأزمات الدولية. يُطالب بتفعيل **قرار "الاتحاد من أجل السلام Uniting for Peace)** " **(resolution**الصادر عام 1950، والذي يسمح للجمعية العامة، في حال فشل مجلس الأمن في أداء مسؤوليته الأساسية لحفظ السلم والأمن بسبب عدم إجماع الأعضاء الدائمين، بالتدخل في المسألة وتوجيه التوصيات إلى الدول الأعضاء لاتخاذ تدابير جماعية، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة عند الضرورة.

[1]. هذا التفعيل يمكن أن يوفر للمنظمة مساراً بديلاً للعمل في مواجهة الجمود

- **رفع درجة مشاركته في اتخاذ القرارات:** هذا ليم يتعدى شيط التوصيات ليبدا بس منح اليمن العامة وأهم بالخطر. يوصي البعض بأن تمنح الجمعية العامة حق صلاحيات أوسع في عملية اختيار الأمين العام للأمم المتحدة، سواء من خلال النظم الانتخابية، أو بتقديم موافقة تتجاوز إجازة المطابقة الشكلية سوى التصديق. كذلك يطالب بتلك الصلاحيات غير المغلوبة للرقابة على بعض قرارات مجلس الأمن الخاصة بالأمن الإنساني، أو انتهاكات حقوق المتضررين، أو حتى الدور الأساسي في صياغة التعاون الدولي حول ظواهر مثل المخاطر المتعددة كالأمن المعلوماتي أو تغير المناخ. [2]
- **تحسين إجراءات عمل الهيئة:** من أجل الفعالية، سيكون على الجمعية العامة تحسين إدارتها ذاتها. وهذا يتطلب منها إعادة ترتيب أولوياتها من حيث أجندة الدورة، بحيث تتسم بالمنهجية لعدم تكرار قضايا الهجاء التي تم بالفعل نقاشها، ليس مع باقي أجهزة المنظمة وإنما تفادي التعارض مع ذاتها. تعزيز التجزيئات مع اللجان الدائمة، وعمل اللجان الرئيسية بمعالجة التعمق في فروع السياسة وتقديم نصائح متخصصة. هدف الحد من الجمود على حيوية المنبر. [3]

2) تعزيز المساءلة والشفافية: تعزيز الثقة والشرعية

---

[1] الوثيقة الرسمية للأمم المتحدة: **"الاتحاد من أجل السلام" (Uniting for Peace resolution)** قرار الجمعية العامة 377 A/RES/377(V), 3 نوفمبر 1950. نظام وثائق الأمم المتحدة (ODS)
https://research.un.org/ar/docs/resources

[2] قرارات الجمعية العامة المتعلقة باختيار الأمين العام، خاصة القرار A/RES/69/321, 11 سبتمبر 2015.
https://digitallibrary.un.org/record/804246/files/A_RES_69_321-AR.pdf

[3] تقارير الأمين العام الدورية إلى الجمعية العامة حول "تنشيط عمل الجمعية العامة" التي تتضمن مقترحات عملية لتبسيط **الدورة التاسعة والخمسون، الجلسة العامة 20، الثلاثاء 5 تشرين** " . لأمم المتحدة، الجمعية العامة.الإجراءات وتحسين كفاءة اللجان **الأول/أكتوبر 2004، الساعة 10:00 صباحاً، نيويورك**". الوثيقة A/59/PV.20.
https://research.un.org/ar/docs/ga/sg-reports

تشكل المساءلة والشفافية أحد الركائز الأساسية لتعزيز الدول الأعضاء والثقة العامة في عمل الأمم المتحدة، ومن المهم بنفس القدر ضمان أن تخدم المنظمة مصالح الجميع. يتم السعي لتحقيق ذلك من خلال هذه الاقتراحات التي تهدف إلى:

- **شفافية أنشطة مجلس الأمن:** نظرًا لسلطاته الواسعة، تتزايد الدعوات لعقد المزيد من اجتماعات مجلس الأمن بشكل علني حتى يتمكن أعضاء الجمهور والمجتمع المدني من الحضور، كما تتزايد الدعوات لتمكين المجلس من تقديم مستنداته وتقاريره بشكل علني، والتي لا تتوفر الآن إلا في شكل سري. نقطة مهمة أخرى هي أنه يجب السماح للدول غير الأعضاء في المجلس بالمشاركة بنشاط في مناقشة القضايا التي تمس مصالحهم حتى لا تُتخذ القرارات دون مشاركة المعنيين.[1]
- **شفافية الممارسات المرتبطة باختيار الأمين العام:** تعزيز الديمقراطية داخل المنظمة يستلزم ضرورة صدور أمر شفافية على العملية المتعلقة باختيار الأمين العام. وهذا يتطلب أن يتم دعوة الخلفاء المرشحين إلى تقديم تصوراتهم، يتضمن ذلك الخطب العامة وكذلك الجلسات الفردية مع المرشحين مما يؤدي إلى مشاركة الدول الأعضاء في حوار مفتوح دون التأجيل حتى التصويت في مجلس الأمن والجمعية العامة، يتم ذلك لضمان المزيد من الشفافية والاستحقاق من حيث التأثير الناتج عن الاتفاقات السرية.[2]

- **أداء بلا حوكمة:** غياب الكفاءة والجدوى الداخلية يؤثر على الأداء العام للدور المطلوب، هناك حاجة إلى جدران فعالة وحرية متناقضة فيما يتعلق بالسياسات غير

---

[1] مبادرات **مجموعة "المساءلة والتماسك والشفافية" (Accountability, Coherence and Transparency - ACT Group)**، موقع **Security Council Report**
https://www.securitycouncilreport.org/

[2] قرار الجمعية العامة A/RES/69/321, 11 سبتمبر 2015
https://docs.un.org/ar/A/RES/69/321

المحدودة، وتحقيق حوكمة المشروعات مع الوصول إلى الوثائق الداخلية التي تُفرض عليها. يُدعى البعض إلى إدارة الأمور بحذر وزيادة الرقابة على الوثائق الدولية.[1]

3) **تعزيز دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية:** شراكة لعالم أفضل

مع تزايد الاعتراف المطلوب من المجتمع كشريك في تحقيق أهداف الأمم المتحدة، هناك حاجة إلى دمج هؤلاء الشركاء بشكل أكبر في عمل المنظمة. تسعى الاقتراحات في هذا الصدد إلى:

- **زيادة مشاركة المجتمع المدني:** إشراك المنظمات غير الحكومية وفاعلي المجتمع المدني بشكل نشط في مناقشات الأمم المتحدة[2]. لا تقتصر هذه المشاركة على اللجان المتخصصة، بل تشمل أيضًا الأعضاء الرئيسيين حيث تُتخذ قرارات ذات تأثير واسع لتضمين تصورات معاصرة ومباشرة من الناس الذين تتأثر بهم السياسات.
- **منصات للحوار:** إنشاء منتديات ومنصات منتظمة ومفتوحة تتيح للمجتمع المدني الفرصة لتقديم أفكارهم وتوصياتهم مباشرة إلى هيئات الأمم المتحدة. وهذا يضمن أن يتم أخذ الخبرة والاحتياجات على الأرض في الاعتبار في عمليات اتخاذ القرار. يمكن أن تخدم هذه المنتديات، بمجرد إنشائها، كحلقة وصل بين عمل المنظمة والمجتمعات التي تهدف إلى خدمتها.[3]

---

[1] مبادرات الأمين العام أنطونيو غوتيريش في إصلاح الإدارة وتعزيز الشفافية والمساءلة داخل الأمانة العامة، وثائق الأمم المتحدة المتعلقة بإصلاح الإدارة.
https://news.un.org/ar/story/2025/05/1141446

[2] قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) 1996/31.
https://research.un.org/ar/docs/ecosoc/resolutions

[3] وثائق المنتديات العالمية والمؤتمرات الكبرى التي تنظمها الأمم المتحدة وتتضمن مشاركة واسعة من المجتمع المدني، مثل "منتدى الشراكات" (Partnership Forum) الذي ينظمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
https://digitallibrary.un.org/record/726051?ln=ar&v=pdf

تظهر هذه الاقتراحات التزامًا بالتحرك نحو ما هو أبعد من الإصلاحات الهيكلية البحتة نحو تعزيز الوظيفة الأساسية للأمم المتحدة كمنظمة ديمقراطية وشفافة قادرة على معالجة التحديات العالمية بشكل أكثر فعالية ومع مشاركة أوسع من فاعلين ذوي صلة ومتعددين.

المبحث الثاني: مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ضوء المتغيرات الدولية

تأسست منظمة الأمم المتحدة على أنقاض حربين عالميتين مدمرتين، بهدف رئيسي هو صون السلم والأمن الدوليين وتوطيد التعاون بين الشعوب. ومع ذلك، فإن المشهد الدولي الذي تعمل فيه المنظمة اليوم قد تبدل بشكل جذري منذ منتصف القرن العشرين. فالتحديات لم تعد مقتصرة على الصراعات بين الدول، بل اتسعت لتشمل ظواهر عابرة للحدود مثل الإرهاب، التغير المناخي، الأوبئة، الأزمات الاقتصادية العالمية، والتحولات التكنولوجية السريعة. كما أن بنية النظام الدولي نفسه قد تطورت من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية لفترة، ثم إلى نظام متعدد الأقطاب أو حتى "لا قطبي" يتسم بتنامي أدوار القوى الصاعدة والجهات الفاعلة من غير الدول.

إن هذه التغيرات تفرض تحديات وجودية على فعالية الأمم المتحدة وقدرتها على تحقيق أهدافها. فبينما لا تزال المنظمة تمثل المنتدى العالمي الأبرز للحوار والتعاون، فإن تساؤلات جدية تُطرح حول مدى ملاءمة هياكلها الحالية، آليات صنع القرار فيها، وقدرتها على الاستجابة بفعالية لتعقيدات القرن الحادي والعشرين. يستكشف هذا المبحث مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل هذه التغيرات الدولية المعاصرة، ويتناول الفرص والتحديات التي تواجهها، بالإضافة إلى الرؤى المستقبلية المحتملة لدورها.

المطلب الأول: التكتلات والتغيرات الدولية

يشهد النظام الدولي في العقدين الأخيرين تحولات كبيرة على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما انعكس بشكل مباشر على عمل المنظمات الدولية، وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة. لم تعد الهيمنة على الساحة الدولية مقتصرة على الدول الكبرى كما كانت في السابق، بل أصبحنا نشهد صعود تكتلات إقليمية ودولية جديدة، تسعى إلى التأثير في موازين القوى العالمية وتحقيق مصالحها من خلال آليات متعددة. هذه التكتلات، بما فيها الاتحاد الأوروبي، منظمة بريكس، ومنظمات أخرى إقليمية، أصبحت تشكل تحديًا حقيقيًا لمنظمة الأمم المتحدة، التي تواجه ضغوطًا متزايدة في التأقلم مع هذه التغيرات الديناميكية.

إذ تثير هذه التكتلات والتغيرات أسئلة مهمة حول قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بدورها التقليدي في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وإمكانية استمرار فعاليتها في ظل التحديات المتزايدة.

في هذا المطلب، سنتناول تأثير التكتلات الدولية على منظمة الأمم المتحدة، ونبحث في كيفية تأثير التغيرات السياسية والاقتصادية على هيكل النظام الدولي وسبل التكيف مع تلك المتغيرات.

الفرع الأول: التكتلات الغربية التقليدية

تمثل التكتلات الغربية التقليدية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الأوروبيون، الركيزة الأساسية للنظام الدولي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية والذي قامت عليه الأمم المتحدة، رغم قوتها التاريخية وتأثيرها المستمر، واجهت هذه التكتلات تحديات داخلية وخارجية أثرت على تماسكها ودورها في الفترة الأخيرة.

1) الولايات المتحدة الأمريكية ودورها المحوري:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العسكرية الضاربة للقوى الغربية، فقد شكلت دعماً أساسياً في قيام الأمم المتحدة وصياغة مواثيقها. أمريكا كانت وما زالت تسيطر على

النظام الكوني وتقود كل حلفائها من خلال صرف أموال طائلة من دافعي الضرائب لديها، لكن تحت بعض الظروف تغيرت مقاربتها:

- **السياسة التعددية:** تعد الولايات المتحدة الأمريكية النظام المضيف للمؤتمر كما لعبت دوراً ضرورياً في تأسيس الأمم المتحدة ومؤسسات بريتن وود[1] والتي بعمودها نصبت العولمة وحرية التجارة ومحورها واستخدمت ك "سلعة" بحرية الديمقراطية و حقوق الإنسان[2].
- **ما بعد الحرب الباردة فترة أحادية القطبية** زادت نفوذ الولايات المتحدة، مما أتاح لها في بعض الأحيان العمل خارج إطار الأمم المتحدة[3] عندما رأت ذلك ضرورياً لمصالحها، لكنها ظلت تستخدم المنظمة كمنصة دبلوماسية مهمة[4].
- **معاصرة نظم الحكم:** شهدت الفترات الأخيرة، خاصة مع صعود تيارات القومية "أمريكا أولاً[5]"، تراجعاً في بعض الالتزامات الأمريكية تجاه المنظمات الدولية، وتساؤلات حول دورها في تمويل الأمم المتحدة[6]، مما خلق تحديات للمنظمة. ومع ذلك، تبقى الولايات المتحدة لاعباً حاسماً ومؤثراً جداً في الأمم المتحدة، خاصة في مجلس الأمن.

2) حلف شمال الأطلسي (الناتو): التكيف مع التحديات الجديدة

كان الناتو في بدايته حلف دفاعي لمواجهة التهديد السوفيتي خلال الحرب الباردة. بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، سعى الناتو إلى إعادة تعريف دوره والتكيف مع بيئة أمنية متوَّجهة بالتغيير:

---

[1] Ikenberry, G. John. "Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order." Princeton University Press, 2011.
[2] Russett, Bruce, and John R. Oneal. **"Triangulating Peace: Democracy, Interdependence, and International Organizations."** W. W. Norton & Company, 2001.
[3] Wohlforth, William C. **"The Stability of a Unipolar World."** *International Security*, vol. 24, no. 1, 1999, pp. 5-41.
[4] Kagan, Robert**. "Of Paradise and Power: America and Europe in the New World Order."** Alfred A. Knopf, 2003.
[5] Foreign Policy. **"America First Is Dying, and Here's Why."** *Foreign Policy*, 12 April 2021. https://foreignpolicy.com/2021/04/12/america-first-dying-biden-foreign-policy/
[6] United Nations**. "Financing for Development: Current Status and Future Prospects."** https://dspace.mit.edu/bitstream/handle/1721.1/83013/14088436.pdf?sequence=1

- **توسع حلف الناتو:** أضيفنا دولًا أخرى من شرق ووسط أوروبا، وهو ما أثار مخاوف روسيا[1].
- **مهام حلف الناتو خارج حدوده:** شارك الناتو في عملية خارج منطقة شمال الأطلسي (كأفغانستان، وليبيا)، وهو ما يدفعنا إلى تساؤل كما عن صلاحياته وعلاقاته بالأمم المتحدة (خاصة خلال مرحلة عدم حصول موافقة مجلس الأمن بشكل مباشر في بعض الحالات[2].
- **التحديات الحالية:** عودة التوترات مع روسيا (خاصة بعد الأزمة الأوكرانية)، وارتفاع الصين، وتحديات الأمن السيبراني والإرهاب، مضطر الناتو إلى أن يعيد توجيه انتباهه إلى الدفاع المشترك لمواجهة تهديدات قديمة وجديدة. ما يؤثر هذا الموضوع على ديناميكيات التعاون الأمني العالمي[3].

3)الاتحاد الأوروبي ودوره كقوة ناعمة:

يُعد الاتحاد الأوروبي تكتلاً فريداً يجمع بين التكامل السياسي والاقتصادي، وهو يسعى لتحقيق مصالحه وقيمه عن طريق التعاون والتفاهم مع العديد من الشركاء.

- **التأكيد على احترام التنوّع** :يعتبر الاتحاد الأوروبي أحد أقوى محافظي وداعمي الأمم المتحدة ومؤسساتها، ويدعو باستمرار إلى العمل بجدّ في سبيل تقوية التعاون الدولي على أسس تنوّع واحترام القانون الدولي[4].
- **إدارة الأزمات والتنمية:** يُركز الاتحاد الأوروبي في جهوده على السياسة الخارجية والأمنية المشتركة بالإضافة إلى زيادة المساعدات الإنسانية, والتركيز

[1] Tsygankov, Andrei P. **"Russia's Foreign Policy: Change and Continuity in National Identity."** Rowman & Littlefield, 2016.
[2] Bellamy, Alex J., and Paul D. Williams (Eds.). **"Understanding Peacekeeping."** Third Edition. Polity Press, 2014.
[3] The New York Times. **"After Ukraine War, NATO's Future Comes Into Sharper Focus".** *The New York Times*, 29 June 2022.
[4] Manners, Ian. **"The Normative Power of the European Union: A Problem of Concept?".** *Journal of Common Market Studies*, vol. 40, no. 2, 2002, pp. 235-258.

على التنمية المستدامة, وحقوق الإنسان كجزءٍ هامٍ من نفوذه العالمي، وغالبًا يكون الاتحاد الأروبي شريكًا رئيسيًا للأُمم المتحدة في هذه المجالات[1].

- **التحديات الداخلية والخارجية:** واجه الاتحاد الأوروبي تحديات داخلية (مثل خروج المملكة المتحدة، أزمات الهجرة والاقتصاد) وخارجية (تنامي التوتر الجيوسياسي، الاعتماد على الطاقة). هذه التحديات يمكن أن تؤثر على قدرته على الإجماع والعمل كقوة موحدة في الساحة الدولية، وبالتالي على مدى تأثيره في دعم الأمم المتحدة[2].

بصفة عامة، على الرغم من قوة هذه التكتلات الغربية التقليدية وفعاليتها في النظام الدولي، فهي تواجه آنياً الضرورة للتكيف مع عالم متغير بسرعة، وهي في وقت نفسه تشهد تحديات متزايدة في داخلها وفي نفس الوقت ظهور شركاء جدد، مما يواجه من خلالها صعوبة في تقديم القيادة نحو إصلاحات الأمم المتحدة أو حتى تقديم دعم كاف لها.

الفرع الثاني: منظمة بريكس وصعود القوى الصاعدة

شهد القرن الحادي والعشرون صعوداً لافتاً لقوى اقتصادية وسياسية كبرى من خارج التكتلات الغربية التقليدية، مما أعاد تشكيل موازين القوى العالمية وأثر على ديناميكيات الحوكمة الدولية. تُعد مجموعة بريكس (BRICS) تجسيداً بارزاً لهذا التحول، حيث تجمع اقتصادات صاعدة ذات تأثير متزايد على الساحة العالمية.

[1] European Union External Action. **"Common Foreign and Security Policy (CFSP) ".** EEAS Official Website. https://www.eeas.europa.eu/eeas/common-foreign-and-security-policy-cfsp_en

[2] nternational Crisis Group. **"Navigating Europe's Energy Security Challenges".** International Crisis Group, 11 May 2022. https://www.crisisgroup.org/europe-central-asia/western-europe/navigating-europes-energy-security-challenges, Menon, Anand, and Jonathan Portes. **"Brexit and the Future of Europe: The Policy Challenges."** *National Institute Economic Review*, vol. 238, 2016, pp. R4-R13.

1) نشأة وتطور مجموعة بريكس:

نشأت فكرة "بريك (BRIC) "في عام 2001 كمصطلح اقتصادي لوصف اقتصادات البرازيل وروسيا والهند والصين، التي تتمتع بنمو سريع وإمكانات هائلة. تحولت هذه الدول لاحقاً إلى تكتل سياسي واقتصادي غير رسمي بعقد أول قمة لقادتها في عام 2009. في عام 2010، انضمت جنوب أفريقيا لتصبح المجموعة "بريكس(BRICS) ".

- **الأهداف المشتركة** :تسعى دول البريكس إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي فيما بينها، وتحدي هيمنة المؤسسات المالية الدولية التقليدية التي يهيمن عليها الغرب (مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي). كما تهدف إلى تعزيز نظام عالمي متعدد الأطراف أكثر عدلاً وإنصافاً[1].
- **المؤسسات الداخلية** :أنشأت بريكس بنك التنمية الجديد (NDB) وترتيب الاحتياطي الطارئ (CRA) كبدائل لمؤسسات بريتون وودز، مما يعكس طموحها في توفير آليات تمويل ودعم خاصة بها[2].
- **التوسع الأخير** :في عام 2024، شهدت مجموعة البريكس توسعاً تاريخياً بانضمام خمسة أعضاء جدد (مصر، إثيوبيا، إيران، الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية)، مما زاد من نفوذها الاقتصادي والجغرافي والسياسي بشكل كبير[3].

2) تأثير بريكس على النظام الدولي ومستقبل الأمم المتحدة:

[1] New Development Bank. "Our Identity | Mission, Values." *New Development Bank*. https://www.ndb.int/about-ndb/essence/mission-values/., Stuenkel, Oliver. **"The BRICS and the Future of Global Order".** Lexington Books, 2015.

[2] BRICS. "New Development Bank." *BRICS Official Website*. https://brics.br/en/about-the-brics/new-development-bank., Hurley, John, Nicolas Kass, and Gailyn Portelance. **"The BRICS Contingent Reserve Arrangement: A Summary".** *Center for Strategic and International Studies (CSIS)*, 30 September 2016. https://www.csis.org/analysis/brics-contingent-reserve-arrangement-summary.

[3] BRICS. "About the BRICS." *BRICS Official Website*. https://brics.br/en/about-the-brics., European Parliament. **"Expansion of BRICS: A quest for greater global influence?"** *European Parliamentary Research Service (EPRS) Briefing*, May 2024. https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2024/760368/EPRS_BRI(2024)760368_EN.pdf.

يمتلك صعود البريكس، وتوسعها، تداعيات كبيرة على النظام الدولي الحالي وعلى مستقبل منظمة الأمم المتحدة:

- **الدعوة إلى نظام متعدد الأقطاب** :تسعى دول البريكس بنشاط إلى تعزيز نظام عالمي متعدد الأقطاب، حيث لا تقتصر القوة على مجموعة صغيرة من الدول. هذا يتجلى في دعوتها المستمرة لإصلاح المؤسسات العالمية، بما في ذلك الأمم المتحدة، لتعكس بشكل أفضل التوزيع الحالي للقوة[1].
- **تحدي هيمنة الغرب** :تمثل البريكس ثقلاً موازناً للنفوذ الغربي في القضايا الاقتصادية والسياسية. هذا قد يؤدي إلى مزيد من الاستقطاب في النقاشات داخل الأمم المتحدة، خاصة في مجلس الأمن، ولكنه قد يدفع أيضاً نحو حلول أكثر شمولية[2].
- **تأثير على إصلاح مجلس الأمن** :تطالب دول البريكس، وخاصة الهند والبرازيل، بمقاعد دائمة في مجلس الأمن. إن نفوذ هذه المجموعة يمكن أن يزيد الضغط لإصلاح المجلس بحيث يعكس صعود هذه القوى، مما قد يغير موازين القوى داخل الجهاز الأمني الأهم في الأمم المتحدة[3].

---

[1] BRICS. "BRICS Foreign Ministers reiterate need for changes in global governance." *BRICS Official Website*, 4 June 2024. https://brics.br/en/news/collabs/collaborative-communication/brics-foreign-ministers-reiterate-need-for-changes-in-global-governance.,
Mearsheimer, John J. **"The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities."** Yale University Press, 2018.

[2] The Council on Foreign Relations. "What Is the BRICS Group and Why Is It Expanding?" *Council on Foreign Relations Backgrounder*, Last updated 24 April 2024. https://www.cfr.org/backgrounder/what-brics-group-and-why-it-expanding., Subramanian, Arvind. **"The BRICS Are Just Another G".** *Foreign Policy*, 12 May 2014. https://foreignpolicy.com/2014/05/12/the-brics-are-just-another-g/.
United Nations. **"Intergovernmental Negotiations on Security Council Reform".** *UN General Assembly Documentation*.

[3] The Economic Times. "BRICS countries united on UNSC reform, but differ on who gets veto power: Russian Envoy." *The Economic Times*, 12 May 2024. https://economictimes.indiatimes.com/news/international/world-news/brics-countries-united-on-unsc-reform-but-differ-on-who-gets-veto-power-russian-envoy/articleshow/100188981.cms?from=mdr.

- **التأثير على قضايا التنمية والاقتصاد** :يمكن للبريكس أن تدفع بأجندات تنموية واقتصادية تخدم مصالح الجنوب العالمي بشكل أكبر، مما قد يؤثر على أولويات الأمم المتحدة في هذه المجالات[1].
- **تحديات التنسيق** :على الرغم من الأهداف المشتركة، تواجه دول البريكس تحديات في التنسيق فيما بينها نظراً لتنوع مصالحها الوطنية وأنظمة حكمها. قد يؤثر هذا على قدرتها على العمل ككتلة موحدة داخل الأمم المتحدة.

يمثل صعود البريكس تحولاً جيوسياسياً مهماً يؤثر على مستقبل الأمم المتحدة. فبينما قد يؤدي إلى مزيد من التوتر والجمود في بعض الأحيان، فإنه يحمل أيضاً إمكانية دفع عجلة الإصلاح نحو منظمة أكثر تمثيلاً وعدلاً، تعكس حقائق عالم القرن الحادي والعشرين.

[1] Woods, Ngaire. **"The Globalizers: The IMF, the World Bank, and Their Borrowers".** Cornell University Press, 2006., New Development Bank. "About NDB." *New Development Bank*. https://www.ndb.int/about-ndb/.

المطلب الثاني: الهيمنة الدولية والحلول المطروحة

تعد الهيمنة الدولية من أبرز الظواهر التي تؤثر في شكل النظام الدولي وتوجهاته، حيث لا يزال العالم يشهد سيطرة بعض القوى الكبرى على مجريات الأحداث السياسية والاقتصادية، مما يؤدي إلى تغييب أو تهميش بعض الدول أو التكتلات التي لا تملك القدرة على مجاراة تلك القوى. تبرز هذه الهيمنة في العديد من المجالات، سواء في مجال الأمن الدولي، أو الاقتصاد العالمي، أو حتى في صياغة القرارات الأممية التي قد تعكس مصالح الدول الكبرى أكثر من مصالح المجتمع الدولي ككل. هذه الهيمنة تثير العديد من الانتقادات على مستوى العدالة والمساواة بين الدول، مما يضع الأمم المتحدة في مأزق صعب عند محاولة التوفيق بين مصالح الأعضاء المختلفة.

في هذا المطلب، سنناقش جوانب الهيمنة الدولية وأسباب استمرارها في النظام الدولي، بالإضافة إلى الحلول المطروحة لإعادة التوازن إلى العلاقات الدولية. سنستعرض المبادرات والآراء التي تدعو إلى إصلاح الهيكلية الحالية للمنظمات الدولية، وتحقيق نظام أكثر عدلاً وشمولية، بحيث يمكن أن يعزز من فعالية الأمم المتحدة في مواجهة تحديات العالم المعاصر.

الفرع الأول: الهيمنة الأمريكية ومستقبل منظمة الأمم المتحدة

منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة في النظام الدولي، مما أدى إلى فترة من "أحادية القطبية" الهيكلية. وقد أثرت هذه الهيمنة بشكل كبير على عمل الأمم المتحدة، حيث تباينت السياسة الأمريكية بين الدعم القوي للمنظمة في بعض الأحيان، وبين التهميش أو العمل خارج إطارها في أحيان أخرى، وفقاً لما تراه واشنطن محققاً لمصالحها الوطنية.

1) تجليات الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة: أدوات النفوذ والسيطرة

تتجلى الهيمنة الأمريكية في العديد من الجوانب داخل عمل الأمم المتحدة، حيث تمتلك الولايات المتحدة القوة والقدرة على توجيه الأجندات وتحديد سير القرار الدولي:

- **النفوذ الأمريكي في مجلس الأمن:** تمتلك الولايات المتحدة حق النقض كعضو دائم، مما يمنحها القدرة على عرقلة أي قرار لا يتوافق مع مصالحها. وقد استخدمت هذا الحق أكثر من أي دولة أخرى، خاصة في القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط، مما أثر على قدرة المجلس على اتخاذ إجراءات حاسمة[1].
- **القوة الاقتصادية والمالية الأمريكية** :تُعد الولايات المتحدة أكبر مساهم مالي في ميزانية الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام. هذا الوضع يمنحها نفوذاً كبيراً في توجيه أولويات المنظمة وممارسة الضغط لتمرير أجنداتها أو عرقلة ما لا يتوافق معها. وقد استخدمت هذا النفوذ للضغط من أجل إصلاحات إدارية أو لخفض مساهماتها في فترات معينة[2].
- **القوة العسكرية والدبلوماسية الأمريكية:** إن قدرة الولايات المتحدة على الإسقاط العسكري العالمي، وشبكتها الدبلوماسية الواسعة، وحضورها القوي في جميع الأقاليم، يمنحها تأثيراً استثنائياً على مجريات الأحداث الدولية. غالباً ما تكون قرارات الأمم المتحدة متأثرة بالموقف الأمريكي، لا سيما في القضايا الأمنية الكبرى، حيث يمكن للولايات المتحدة حشد الدعم أو عرقلة المبادرات بفضل نفوذها الثنائي والمتعدد الأطراف.[3]
- **التأثير الأمريكي في تعيين القيادات الأممية:** يُعتقد أن للولايات المتحدة نفوذاً كبيراً في عملية اختيار الأمين العام للأمم المتحدة وكبار المسؤولين الآخرين في المنظمة. هذا التأثير يضمن في كثير من الأحيان توافق القيادات العليا مع رؤيتها للنظام الدولي، مما يسهل عليها الترويج لأجنداتها داخل الأمانة العامة والأجهزة المختلفة.[4]

---

[1] Malone, David M. **"The UN Security Council: From the Cold War to the 21st Century."** Lynne Rienner Publishers, 2004.

[2] Patrick, Stewart M. **"U.S. Leadership in a Multipolar World."** *Council on Foreign Relations, Global Governance Watch*, 2011. https://www.cfr.org/report/us-leadership-multipolar-world

[3] Dobbins, James. **"The UN Security Council: A Global Police Force?"** *RAND Corporation*, 2005. https://www.rand.org/pubs/monographs/MG343.html

[4] Luck, Edward C. **"UN Reform: The United States and the United Nations."** *The Washington Quarterly*, vol. 27, no. 4, 2004, pp. 209-224.

2) تأثير الهيمنة الأمريكية على مستقبل الأمم المتحدة: التحديات والفرص المزدوجة

إن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية تلقي بظلالها، إيجاباً وسلباً، على مسار منظمة الأمم المتحدة. فمستقبل المنظمة يعتمد بشكل كبير على الكيفية التي تختار بها واشنطن ممارسة نفوذها في هذا العالم المعقد.

- **التحديات الرئيسية:** معوقات أمام فاعلية الأمم المتحدة

  - **الشلل المؤسسي نتيجة حق النقض (الفيتو)** :عندما تستخدم الولايات المتحدة حق النقض، أو حتى تلوّح به، يتوقف مجلس الأمن عن العمل. هذا الشلل يعيق التعامل مع أزمات حيوية مثل النزاعات الإقليمية المدمرة أو الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان. هذا الجمود لا يقوّض مصداقية الأمم المتحدة في حفظ السلام العالمي فحسب، بل يدفع بعض الدول للبحث عن حلول خارج الإطار الأممي، مما يضعف دور المنظمة[1].
  - **تقويض مبدأ التعددية الدولية** :تفضيل الولايات المتحدة للعمل خارج إطار الأمم المتحدة أو تجاهل قراراتها، كما حدث في بعض العمليات العسكرية، يضرب مبدأ التعاون متعدد الأطراف في الصميم.[2] هذا السلوك يرسل رسالة خطيرة مفادها أن القانون الدولي والمؤسسات العالمية قد لا تكون ملزمة للقوى الكبرى، مما يقلل من شرعية الأمم المتحدة وفعاليتها على المدى الطويل.
  - **إشكالية الحياد والموثوقية** :يرى بعض النقاد أن النفوذ الأمريكي الهائل، ودعم واشنطن لبعض الدول في صراعاتها، يجعل الأمم المتحدة تبدو في بعض الأحيان

[1] Better World Campaign. **"UN, Explained: The History of the United Nations Security Council Veto."** *Better World Campaign*, 9 February 2025. https://betterworldcampaign.org/peace-and-security-issues/un-explained-the-history-of-the-united-nations-security-council-veto

[2] Fes.de**. "US unilateralism and its dangers."** *Friedrich Ebert Foundation*. https://library.fes.de/libalt/journals/swetsfulltext/7890280.pdf

منحازة. هذا التصور يؤثر سلباً على قدرة المنظمة على العمل كجهة محايدة وموثوقة، خاصة في المناطق التي تشهد صراعات معقدة تتطلب وساطة نزيهة[1].

- **الفرص المحتملة:** مجالات لتعزيز دور الأمم المتحدة

  - **القيادة الداعمة والمشاركة البناءة** :عندما تختار الولايات المتحدة الانخراط بشكل إيجابي وبناء، يمكن لقيادتها أن تكون محركاً أساسياً لنجاح عمليات الأمم المتحدة ومبادراتها. هذا يشمل دعم عمليات حفظ السلام، تنسيق المساعدات الإنسانية والإنمائية على نطاق واسع، وقيادة الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب والتحديات العابرة للحدود. إن دورها في هذه المجالات لا غنى عنه[2].
  - **توفير الموارد والقدرات التشغيلية:** تعد المساهمات الأمريكية الضخمة، سواء كانت مالية، لوجستية، عسكرية، أو تكنولوجية، ضرورية لتشغيل العديد من برامج الأمم المتحدة وعملياتها المعقدة حول العالم. بدون هذا الدعم الحيوي، ستواجه المنظمة صعوبات جمة في تنفيذ مهامها وتحقيق أهدافها[3].
  - **الدفع نحو الإصلاح المؤسسي** :يمكن للولايات المتحدة، بحكم نفوذها، أن تدفع بقوة نحو إصلاحات إدارية وهيكلية تهدف إلى جعل المنظمة أكثر كفاءة وشفافية وفعالية. حتى لو كانت دوافعها تركز في المقام الأول على مصالحها[4]، فإن هذه الإصلاحات يمكن أن تعود بالنفع على المنظمة ككل، وتعزز قدرتها على الاستجابة للتحديات العالمية.

---

[1] Oxford Research Encyclopedia of American History. **"United Nations and the United States."** *Oxford University Press*.
https://n9.cl/6a1l3

[2] New Lines Institute. **"Assessing the Strategic Value of U.S. Investment in U.N. Peacekeeping."** *New Lines Institute*, 9 January 2025.
https://newlinesinstitute.org/gender/assessing-the-strategic-value-of-u-s-investment-in-u-n-peacekeeping/

[3] U.S. Department of State. **"U.S. Support for UN Peacekeeping, UN Sanctions Committees, and UN Counter-terrorism Efforts."** *U.S. Department of State Archives*.
https://2001-2009.state.gov/p/io/pkpg/index.htm

[4] United Nations. **"United to Reform."** *UN Reform Official Website*.
https://reform.un.org/

يظل مستقبل الأمم المتحدة متشابكاً بشكل عميق مع طبيعة الهيمنة الأمريكية وتوجهاتها. فأي تحول في السياسة الخارجية الأمريكية نحو الانخراط الأعمق في التعددية، أو على النقيض الانكفاء عنها، سيكون له صدى كبير على دور الأمم المتحدة وفعاليتها في المشهد الدولي المعقد.

الفرع الثاني: بدائل تحقيق التوازن الدولي في النظام العالمي

في ظل التحديات التي تفرضها الهيمنة الأحادية وصعود قوى متعددة، تسعى الدول والكيانات إلى إيجاد آليات لتحقيق توازن في النظام العالمي، مما يعزز الاستقرار ويحد من قدرة أي قوة منفردة على فرض إرادتها. ولا تقتصر هذه البدائل على التنافس العسكري فحسب، بل تمتد لتشمل التعاون الاقتصادي، الدبلوماسية المتعددة الأطراف، وتطوير مؤسسات حوكمة عالمية أكثر شمولية.

1) صعود مراكز قوة متعددة (Multipolarity):

• **تنامي القوى الاقتصادية والسياسية:** يشهد العالم ظهور قوى كبرى جديدة مثل الصين والهند والبرازيل وروسيا وجنوب أفريقيا (مجموعة البريكس)[1]، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي ككتلة اقتصادية. هذه القوى تمتلك نفوذاً اقتصادياً ودبلوماسياً متزايداً، مما يقلل من تركيز القوة في قطب واحد ويسهم في تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب[2].

• **التأثير على الأمم المتحدة:** تتزايد مطالب هذه القوى الصاعدة بالحصول على تمثيل أكبر في هياكل الأمم المتحدة، لا سيما في مجلس الأمن، مما يعكس توزيع القوة الجديد. هذا التعدد

[1] Horn Institute. **"BRICS Conference 2024: A Turning Point in Global Power Structures?"** *Horn Institute*, 4 November 2024. https://horninstitute.org/brics-conference-2024-a-turning-point-in-global-power-structures/.

[2] Trends Research and Advisory. **"Analytical Review of the MSR 2025: A Multipolar World Between Optimism and Challenges."** *Trends Research and Advisory*, 19 February 2025. https://trendsresearch.org/insight/analytical-review-of-the-msr-2025-a-multipolar-world-between-optimism-and-challenges/.

في الأقطاب يمكن أن يؤدي إلى نقاشات أكثر حيوية وتحديات أكبر لاتخاذ القرار[1]، ولكنه قد يدفع أيضاً نحو حلول أكثر شمولاً وتوافقاً تعكس مصالح أوسع.[2]

2) تعزيز التعاون متعدد الأطراف والمؤسسات الدولية:

- **أهمية المنظمات العالمية:** على الرغم من التحديات، إلا أنه من الضروري أن نهتم بالمنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الصحة. تعزيز التعاون بين هذه المؤسسات يساهم في تعزيز دورها في تحقيق الاستدامة والازدهار للعديد من الدول في العالم.[3]
- **إصلاح المؤسسات الدولية** :تشمل الدعوة إلى تصحيح هذه المؤسسات كي تكون أكثر ديمقراطيةً وتمثيلًا وفعاليةً[4]، وتعكس تغييرات بسيطة في البنية القديمة المتغيرة من القوى بما في ذلك الإصلاح في الحوكمة وإجراءات صنع القرار وإجراءات تمويل لضمان القدرة على حل المشاكل العالمية بشكل فعال من قبل هذه الهيئات[5].
- **الدبلوماسية الوقائية وحل النزاعات:** تحظى دور الأمم المتحدة في الدبلوماسية الوقائية والوساطة وحل النزاعات بأهمية لا يمكن إنكارها[6]. تلعب مثل هذه الأدوار دورًا حيويًا في تقوية التعاون الدولي وإدارة النزاعات والتحديات التي تواجهها المجتمعات الدولية.

---

[1] ResearchGate. **"Introduction: emerging powers and the UN – what kind of development partnership?"** *ResearchGate*. https://www.researchgate.net/publication/269577794_Introduction_emerging_powers_and_the_UN_-_what_kind_of_development_partnership.

[2] European Parliament. **"Expansion of BRICS: A quest for greater global influence?"** *European Parliamentary Research Service (EPRS) Briefing*, May 2024. https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2024/760368/EPRS_BRI(2024)760368_EN.pdf.

[3] Ikenberry, G. John. "After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order After Major Wars." Princeton University Press, 2001.

[4] Thakur, Ramesh**.** "The United Nations, Peace and Security: From Collective Security to the Responsibility to Protect." Cambridge University Press, 2006.

[5] Woods, Ngaire. **"The Globalizers: The IMF, the World Bank, and Their Borrowers."** Cornell University Press, 2006.

[6] Secretary-General's report, **"A New Agenda for Peace."** *United Nations*, July 2023. https://www.un.org/sg/sites/www.un.org.sg/files/atoms/files/Our_Common_Agenda_Policy_Brief_1_A_New_Agenda_for_Peace_EN.pdf.

وما يزيد الأهمية أن اعتماد الحوار والمفاوضات يعد اختيار مستحسن لتجنب تبعات الحروب والصراعات القوية، التي قد تنذر بنفاد توازن القوى في النظام الدولي.[1]

3) تعزيز دور القانون الدولي والمبادئ المعيارية:

يعد القانون الدولي ركيزة للعلاقات الدولية، حيث يحدد الإطار الذي يحكم تصرفات الدول ويضمن تحقيق العدالة والمساواة في التعامل بين الأمم. ومع تزايد التحديات العالمية، أصبح من الضروري تعزيز دور هذا القانون والمبادئ المعيارية التي تستند إليها المنظمات الدولية، لاسيما الأمم المتحدة، لضمان استقرار النظام الدولي وتعزيز مبدأ الأمن والسلام. في هذا المطلب، نناقش المبادئ الأساسية للقانون الدولي وكيفية تطبيقها في التعامل مع الأزمات الدولية، وأهمية ضمان احترامها من جميع الدول.

- **سيادة القانون الدولي:** سيادة القانون الدولي هي الأساس القانوني الذي يحكم العلاقات بين الدول ويوفر شرعية لعملياتها الدولية .جوهره الممارسة القانونية الخاصة بالعلاقات بين الدول .تشجع على توخي الحذر في استخدام القوة خارج سياق الشرعية الدولية، فإنها تعزز استقلالية الدولة وتستند على الأمانة الدولية.[2]
- **مبادئ ميثاق الأمم المتحدة** : المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة مثل السيادة المتساوية للدول، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل النزاعات بالوسائل السلمية هي عناصر مثبتة من الميثاق تشكل حجر الزاوية لنظام دولي مستقر ومتوازن.[3]
- **المسؤولية عن الحماية(R2P)** : إنشاء إطار للتدخل الإنساني يرتكز على مبدأ المسؤولية عن الحماية، مع نفي إمكانية استغلاله لأغراض تستهدف فرض النفوذ

---

[1] United Nations. **"Preventive Diplomacy."** *United Nations Official Website*. https://www.un.org/peacebuilding/issues/preventive-diplomacy.
[2] United Nations. **"The Rule of Law."** *United Nations Official Website*. https://www.un.org/ruleoflaw/
[3] United Nations**. "Charter of the United Nations."** *United Nations Official Website*. Chapters I & VI. https://www.un.org/en/about-us/un-charter/full-text

الأحادي أو تحقيق مصالح القوى الكبرى، وذلك لموازنة حق الدول في السيادة ومسؤولية المجتمع الدولي.[1]

4) بناء الشراكات المتعددة الأطراف والتحالفات المرنة:

- **التحالفات الجديدة:** ظهرت تحالفات وشراكات إقليمية وعابرة للمناطق، كالبريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة الدول السبعة والسبعين، لتعمل على تعزيز مصالح أعضائها ودعم نظام عالمي أكثر توازناً.[2]
- **الدبلوماسية متعددة المسارات :**استخدام الدبلوماسية المتعددة المسارات تتضمن الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأكاديميين، لبناء توافقيات أوسع حول القضايا العالمية وتوليد حلول مبتكرة.[3]
- **شبكات التعاون:** إقامة شبكات تعاون دولية للتصدي للتحديات المعقدة . كالأمن السيبراني، ومكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، متطلبة إجراء تحركات لتعزيز مواجهة هذه التحديات .[4]

إن مستقبل التوازن الدولي لن يعتمد على هيمنة قوة واحدة، بل على ديناميكية معقدة تتسم بصعود قوى متعددة، وتزايد الحاجة للتعاون متعدد الأطراف، وتطوير قواعد ومعايير تحكم سلوك الدول، مما يجعل دور الأمم المتحدة في المستقبل حيوياً كمنصة لهذه التوازنات.

---

[1] United Nations. **"Responsibility to Protect (R2P)."** *United Nations Official Website*. https://www.un.org/en/preventing-genocide/adviser/r2p.shtml

[2] Friends of Socialist China. **"A multipolar world or a New Cold War?"** *socialistchina.org*, 14 February 2025. https://socialistchina.org/2025/02/14/a-multipolar-world-or-a-new-cold-war/

[3] Nuclear Threat Initiative (NTI). **"Multi-Track Diplomacy Explained."** *nti.org*, 19 April 2022. https://www.nti.org/risky-business/multi-track-diplomacy-explained/

[4] United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). **"International Cooperation Networks."** *unodc.org*. https://www.unodc.org/unodc/en/organized-crime/GPTOC/international-cooperation-networks.html

الخاتمة

خاتمة:

إنّ هذا البحث قد شكّل محاولة تحليلية معمّقة لتفكيك الإشكالات البنيوية والوظيفية التي تُعيق منظمة الأمم المتحدة عن أداء أدوارها الحيوية في حفظ السلم والأمن الدوليين، وتعزيز التعاون والتنمية بين الدول، في سياق تحولات جيوسياسية متسارعة. فمن خلال تحليل ثنائي الأبعاد (هيكلي ووظيفي) عبر فصلي البحث، أمكن الوقوف على مواطن الخلل والقصور، إلى جانب رصد الجهود الإصلاحية التي تُبذل داخليًا وخارجيًا لإعادة توجيه المنظمة نحو أداء أكثر فاعلية واستجابة للتحديات المعاصرة.

وقد أفضى الفصل الأول إلى استنتاجٍ محوري، يتمثّل في أن الإشكالات البنيوية داخل منظمة الأمم المتحدة، وبخاصة في تركيبة مجلس الأمن وآلية اتخاذ القرار فيه، تُعد من أبرز العقبات التي تحول دون اضطلاع المنظمة بدورها الكامل. فآلية الفيتو المُنحازة والتمثيل غير المتوازن، إلى جانب هيمنة القوى العظمى على مخرجات المنظمة، تجعلها في كثير من الأحيان عاجزة عن التعامل بفعالية مع أزمات دولية معقدة، كما هو الحال في النزاع الروسي–الأوكراني أو العدوان على غزة. هذه القضايا كشفت هشاشة التوازن الدولي القائم، وأظهرت أن معايير العدالة الدولية ما تزال خاضعة للاعتبارات الجيوسياسية.

في المقابل، كشف الفصل الثاني عن وعي متزايد داخل أروقة المنظمة وبين الدول الأعضاء بضرورة الإصلاح. فقد طُرحت جملة من المبادرات، سواء من قبل الأمناء العامين المتعاقبين أو عبر جهود إقليمية ودولية، تهدف إلى تحديث بنية المنظمة وتفعيل آلياتها، لا سيما في ما يتعلق بتوسيع عضوية مجلس الأمن، وتقييد استخدام الفيتو، وتعزيز الشفافية والديمقراطية في عمل الأجهزة الأممية. ومع ذلك، تظل هذه المبادرات رهينة للتجاذبات السياسية، في ظل غياب توافق دولي حول طبيعة الإصلاحات المطلوبة وآليات تنفيذها.

استنادًا إلى التحليل المتعدد المستويات الذي قدمه هذا البحث، يمكن استخلاص عدد من الاستنتاجات الأساسية:

- أنّ بنية المنظمة الحالية أصبحت غير ملائمة للاستجابة لتحديات القرن الحادي والعشرين، وهو ما يستوجب مراجعة عميقة وشاملة للميثاق الأممي وآليات اتخاذ القرار.
- أنّ غياب العدالة في التمثيل داخل مجلس الأمن يقوض مشروعية قراراته، ويعزز الانقسامات الدولية بدلًا من ردمها.
- أنّ صعود قوى جديدة مثل مجموعة "بريكس" وتراجع الهيمنة الغربية التقليدية، يفرض واقعًا دوليًا جديدًا يتطلب من الأمم المتحدة الانفتاح على أنماط تمثيل أكثر شمولًا وتوازنًا.
- أنّ فعالية المنظمة لا تعتمد فقط على إرادة الإصلاح الداخلي، بل على مدى استعداد الدول الكبرى للتنازل عن امتيازاتها من أجل مصلحة النظام الدولي ككل.

وفي ضوء هذه المعطيات، يمكن تقديم المقترحات التالية:

- مراجعة هيكل مجلس الأمن من خلال توسيع عضويته الدائمة وغير الدائمة لتشمل تمثيلًا أوسع للقارات النامية، ولا سيما إفريقيا وأمريكا اللاتينية.
- تقييد استخدام حق النقض (الفيتو) في القضايا المتعلقة بالجرائم الجماعية، بحيث لا يُستخدم كأداة لعرقلة الاستجابة الدولية الإنسانية.
- تعزيز مشاركة المنظمات الإقليمية في معالجة النزاعات، وتوفير آليات مؤسسية واضحة لدمج جهودها ضمن منظومة الأمم المتحدة.
- إطلاق حوار دولي شامل برعاية الأمم المتحدة حول مستقبل النظام العالمي، يُشرك القوى التقليدية والصاعدة، ومنظمات المجتمع المدني، والخبراء المستقلين.

ختامًا، تُبرز هذه الدراسة أنّ مستقبل الأمم المتحدة بات اليوم على المحك، وأن استمرارها كفاعل محوري في النظام الدولي يمر حصرًا عبر إصلاحات جذرية تُراعي متغيرات القوة والمصلحة والهوية في العلاقات الدولية. وكطالب مقبل على التخرج، فإنني أرى أن هذا البحث ليس مجرد تمرين أكاديمي، بل مساهمة أولية في نقاش أوسع حول ضرورة بناء منظومة دولية أكثر عدالة واستدامة، تُعيد الاعتبار للقانون الدولي، وتُحقق الحد الأدنى من الإنصاف في عالم يزداد تعقيدًا وتنافُرًا.

قائمة المراجع

المراجع

التشريعات و الوثائق الرسمية:

المصادر بالعربية :

الأمم المتحدة، الجمعية العامة، " Report of the Open-ended Working Group on the Question of Equitable Representation on and Increase in the Membership of the Security Council and Related Matters", A/AC.247/2004/L.2, 2004. https://docs.un.org/A/AC.247/2004/L.2

الأمم المتحدة، الجمعية العامة، "المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن."

United Nations, "Security Council Reform", Official UN Website, https://www.un.org/securitycouncil/content/reforms

بطرس غالي، "أجندة للتنمية (An Agenda for Development) "الوثيقة الرسمية للأمم المتحدة.A/49/665

https://docs.un.org/A/49/665

بطرس غالي، "أجندة للديمقراطية (An Agenda for Democratization) :"الوثيقة الرسمية للأمم المتحدة .A/50/332

https://docs.un.org/A/50/332

بطرس غالي، "أجندة للسلام (An Agenda for Peace) "الوثيقة الرسمية للأمم المتحدة A/47/277-S/24111. https://docs.un.org/ar/A/47/277

بيانات المجموعة الرسمية (غالباً ما تصدر عن الممثلية الدائمة لإيطاليا في الأمم المتحدة)، ووثائق الأمم المتحدة المتعلقة بمفاوضات إصلاح مجلس الأمن (Intergovernmental Negotiations on Security Council Reform - IGN). https://www.un.org/en/ga/documents/

بيانات المندوبين الدائمين لروسيا والصين في اجتماعات الأمم المتحدة، ووثائق مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بالإصلاح، بالإضافة إلى تحليلات من منظمات مثل Global Policy Forum. https://www.un.org/en/ga/documents/

تقارير الأمين العام الدورية إلى الجمعية العامة حول "تنشيط عمل الجمعية العامة" التي تتضمن مقترحات عملية لتبسيط الإجراءات وتحسين كفاءة اللجان.

تقرير الفريق الرفيع المستوى، "عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة"، الوثيقة A/59/565, 2004. https://docs.un.org/A/59/565

قرارات الجمعية العامة المتعلقة باختيار الأمين العام، خاصة القرار A/RES/69/321, 11سبتمبر 2015 .
https://digitallibrary.un.org/record/804246/files/A_RES_69_321-AR.pdf

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1996/31. (ECOSOC)
https://research.un.org/ar/docs/ecosoc/resolutions

كوفي عنان، "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (Renewing the United Nations: A Programme for Reform) عام 1997: الوثيقة الرسمية للأمم المتحدة A/51/950.
https://docs.un.org/ar/A/51/950

كوفي عنان، "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين" (We the Peoples: The Role of the United Nations in the 21st Century) عام 2000: الوثيقة الرسمية للأمم المتحدة A/54/2000.
https://docs.un.org/A/54/2000

كوفي عنان، "في حرية أكبر: نحو التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع"، الوثيقة A/59/2005, 2005.
https://docs.un.org/A/59/2005

الاتحاد الأفريقي، "توافق إزولوني" (Ezulwini Consensus)، 2005.
https://www.aps.dz/images/doc/Consensus-d-Ezulwini.pdf

مدونة السلوك بشأن عمل مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي (Code of Conduct regarding Security Council action against genocide, crimes against humanity or war crimes), مبادرة مجموعة ACT (Accountability, Coherence and Transparency Group).
https://unterm.un.org/unterm2/ar/view/UNHQ/0b8a01d4-d4c8-41f2-aacd-6bc74beb9677

نص المادة 9 من ميثاق الأمم المتحدة.

وثائق المنتديات العالمية والمؤتمرات الكبرى التي تنظمها الأمم المتحدة وتتضمن مشاركة واسعة من المجتمع المدني، مثل "منتدى الشراكات (Partnership Forum) "الذي ينظمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي .
https://digitallibrary.un.org/record/726051?ln=ar&v=pdf

وثيقة "توافق إزولوني" (Ezulwini Consensus)، و"إعلان سرت" (Sirte Declaration) وهما وثائق رسمية للاتحاد الإفريقي، بالإضافة إلى تقارير وتحليلات من الاتحاد الإفريقي نفسه ومراكز الدراسات الإفريقية.
https://www.aps.dz/images/doc/Consensus-d-Ezulwini.pdf

المصادر بالفرنسية :

United Nations. "Charter of the United Nations." United Nations Official Website. Chapters I & VI. https://www.un.org/en/about-us/un-charter/full-text

Secretary-General's report, "A New Agenda for Peace." United Nations, July 2023.
https://www.un.org/sg/sites/www.un.org.sg/files/atoms/files/Our_Common_Agenda_Policy_Brief_1_A_New_Agenda_for_Peace_EN.pdf.

المؤلفات

المصادر بالعربية :

المؤلفات العامة:

جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر.

حجازي محمد، المدخل إلى التنمية المستدامة. دار الفكر العربي، القاهرة، 2015م.

عويس عبد الله، التنمية المستدامة: أبعادها وأهدافها. دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2019م.

محمد إبراهيم العناني، النظام الدولي الأمني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991.

محمد المجدوب، التنظيم الدولي، ط 8، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2006.

مريم عمار، نسرين شريقي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، دون ط، منشورات دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر، 2014م.

المؤلفات الخاصة:

خلفان كريم، حفظ السلم لأسباب إنسانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 1999.

سهيل حسين الفتلاوي، الأمم المتحدة (أهداف الأمم المتحدة)، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012م.

طلال العطار، "هيئة الأمم المتحدة منذ النشأة حتى اليوم" ط 1، جدة، 1993م.

عبد الله الأشعل، الأمم المتحدة والعالم العربي: دراسة حالة لتطبيقات الجزاءات الدولية، دار شمس المعرفة، القاهرة، 2004.

محمد عبد الله أبو العال، تطور دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين: مجلس الأمن في عالم متغير، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018.

المصادر بالفرنسية :

المؤلفات العامة:

Ikenberry, G. John. "After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order After Major Wars." Princeton University Press, 2001.

Kagan, Robert. "Of Paradise and Power: America and Europe in the New World Order."Alfred A. Knopf, 2003.

Mearsheimer, John J. "The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities." Yale University Press, 2018.

Russett, Bruce, and John R. Oneal. "Triangulating Peace: Democracy, Interdependence, and International Organizations."W. W. Norton & Company, 2001.

Woods, Ngaire. "The Globalizers: The IMF, the World Bank, and Their Borrowers". Cornell University Press, 2006., New Development Bank. "About NDB. https://www.ndb.int/about-ndb/

المؤلفات الخاصة:

Bellamy, Alex J., and Paul D. Williams (Eds.). "Understanding Peacekeeping." Third Edition. Polity Press, 2014.

Dobbins, James. "The UN Security Council: A Global Police Force?" RAND Corporation, 2005. https://www.rand.org/pubs/monographs/MG343.html

Malone, David M. "The UN Security Council: From the Cold War to the 21st Century." Lynne Rienner Publishers, 2004.

Paul Kennedy, "The Parliament of Man: The Past, Present, and Future of the United Nations", Random House, 2006.

Stuenkel, Oliver. "The BRICS and the Future of Global Order". Lexington Books, 2015.

Thakur, Ramesh. "The United Nations, Peace and Security: From Collective Security to the Responsibility to Protect." Cambridge University Press, 2006.

Thomas G. Weiss and Sam Daws (Eds.), "The Oxford Handbook on the United Nations", Oxford University Press, 2018.

Tsygankov, Andrei P. "Russia's Foreign Policy: Change and Continuity in National Identity." Rowman & Littlefield, 2016.

Wohlforth, William C. "The Stability of a Unipolar World." International Security, vol. 24, no. 1, 1999, pp. 5-41.

البحوث والدراسات

المصادر بالعربية :

أحمد سلطان، "ميثاق الأمم المتحدة"، المجلة المصرية للقانون الدولي، الجمعية المصرية للقانون الدولي، المجلد 9، سنة 1951، القاهرة.

أحمد عبد الله، "التحديات الهيكلية والإدارية في الأمم المتحدة: أبعاد الإصلاحات المستقبلية"، مجلة الدراسات الدولية، 2022م، المجلد 10، العدد 3.

أحمد فتحي، "دور الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية: دراسة حالة على أزمة أوكرانيا"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 15، العدد 4، 2020.

أمحمد صالح شعبان سفيان، "السلم والأمن الدوليين: دراسة على ضوء أحكام ميثاق الأمم المتحدة"، مجلة البحوث والدراسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، المجلد 11، العدد 1، 2018.

بويحي جمال "إصلاح منظمة الأمم المتحدة" المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 15، العدد 1، 2017م.

حجريوه ياسين، خلافي توفيق، دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2017.

ديفيد هاريسون، "الأمم المتحدة والتحديات الكبرى في إدارة الأزمات: دراسات مقارنة بين حرب غزة وأزمة أوكرانيا"، دورية الشؤون الدولية، المجلد 12، العدد 6، 2021.

سلمان بن عبد الله، "إصلاح منظمة الأمم المتحدة في مواجهة التحديات الدولية: التوازن بين القوى الكبرى والنزاعات الإقليمية"، التحليل الاستراتيجي الدولي، المجلد 9، العدد 1، 2018.

محمد علي الرفاعي، "التحديات القانونية أمام إصلاح الأمم المتحدة في ظل النزاعات الحديثة"، المجلة القانونية للدراسات الدولية، المجلد 7، العدد 2، 2019.

المصادر بالفرنسية :

Better World Campaign. "UN, Explained: The History of the United Nations Security Council Veto." Better World Campaign, 9 February 2025.

https://betterworldcampaign.org/peace-and-security-issues/un-explained-the-history-of-the-united-nations-security-council-veto

European Parliament. "Expansion of BRICS: A quest for greater global influence?" European Parliamentary Research Service (EPRS) Briefing, May 2024. https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2024/760368/EPRS_BRI(2024)760368_EN.pdf.

Friends of Socialist China. "A multipolar world or a New Cold War?" socialistchina.org, 14 February 2025.

Hurley, John, Nicolas Kass, and Gailyn Portelance. "The BRICS Contingent Reserve Arrangement: A Summary". Center for Strategic and International Studies (CSIS), 30 September 2016. https://www.csis.org/analysis/brics-contingent-reserve-arrangement-summary.

Luck, Edward C. "UN Reform: The United States and the United Nations."The Washington Quarterly, vol. 27, no. 4, 2004, pp. 209-224.

Manners, Ian. "The Normative Power of the European Union: A Problem of Concept?". Journal of Common Market Studies, vol. 40, no. 2, 2002, pp. 235-258.

Menon, Anand, and Jonathan Portes. "Brexit and the Future of Europe: The Policy Challenges." National Institute Economic Review, vol. 238, 2016, pp. R4-R13.

New Lines Institute. "Assessing the Strategic Value of U.S. Investment in U.N. Peacekeeping." New Lines Institute, 9 January 2025. https://newlinesinstitute.org/gender/assessing-the-strategic-value-of-u-s-investment-in-u-n-peacekeeping/

ResearchGate. "Introduction: emerging powers and the UN – what kind of development partnership?"ResearchGate. https://www.researchgate.net/publication/269577794_Introduction_emerging_powers_and_the_UN_-_what_kind_of_development_partnership

Subramanian, Arvind. "The BRICS Are Just Another G". Foreign Policy, 12 May 2014. https://foreignpolicy.com/2014/05/12/the-brics-are-just-another-g/

Trends Research and Advisory. "Analytical Review of the MSR 2025: A Multipolar World Between Optimism and Challenges." Trends Research and Advisory, 19 February 2025. https://trendsresearch.org/insight/analytical-review-of-the-msr-2025-a-multipolar-world-between-optimism-and-challenges/.

المواقع الإلكترونية

المصادر بالعربية :

الأمم المتحدة، الجمعية العامة، "المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن". United Nations General Assembly, "Report of the Open-ended Working Group on the Question of Equitable Representation on and Increase in the Membership of the Security Council and Related Matters", A/AC.247/2004/L.2, 2004. https://docs.un.org/A/AC.247/2004/L.2

أنطونيو غوتيريش، مبادرات "إصلاح الأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين" (إصلاح الإدارة، التنمية، السلام والأمن) https://news.un.org/ar/story/2025/05/1141446

بان كي مون، أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ومبادرات الإصلاح . https://www.undp.org/ar/arab-states/

البيانات الصحفية المشتركة لاجتماعات وزراء خارجية دول G4 (مثل تلك المنشورة على مواقع وزارات الخارجية لهذه الدول أو بيانات الأمم المتحدة)، ومقالات وتحليلات في الدوريات المتخصصة https://issafrica.org/ https://www.ips-journal.eu/ . https://www.accord.org.za/

بيانات جامعة الدول العربية الرسمية، وقرارات مجالسها الوزارية بشأن إصلاح الأمم المتحدة، بالإضافة إلى تصريحات المندوبين العرب في الأمم المتحدة (يمكن البحث عنها في موقع الأمم المتحدة)https://www.arableagueonline.org/ .

تحليلات مراكز الأبحاث المعنية بإصلاح الأمم المتحدة .
https://main.un.org/securitycouncil/en

السلام والأمن، تاريخ الاطلاع 2025/05/05م، الساعة 14:15 .
https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/peace-and-security/index.html

مبادرات الأمين العام أنطونيو غوتيريش في إصلاح الإدارة وتعزيز الشفافية والمساءلة داخل الأمانة العامة، وثائق الأمم المتحدة المتعلقة بإصلاح الإدارة .
https://news.un.org/ar/story/2025/05/1141446

مبادرات مجموعة "المساءلة والتماسك والشفافية (Accountability, Coherence and Transparency - ACT Group)، موقع Security Council Report "
https://www.securitycouncilreport.org/

مبادرة فرنسا والمكسيك حول قيود الفيتو Statement by the Permanent Representative of France to the UN on Security Council Reform, in the context of the IGN.
https://onu.delegfrance.org/we-must-intensify-our-efforts-to-achieve-a-reform-of-the-security-council

المصادر بالفرنسية :

BRICS. "About the BRICS." BRICS Official Website. https://brics.br/en/about-the-brics.,

BRICS. "BRICS Foreign Ministers reiterate need for changes in global governance." BRICS Official Website, 4 June 2024. https://brics.br/en/news/collabs/collaborative-communication/brics-foreign-ministers-reiterate-need-for-changes-in-global-governance.,

BRICS. "New Development Bank." BRICS Official Website. https://brics.br/en/about-the-brics/new-development-bank.,

Council on Foreign Relations(CFR), "The UN Security Council" https://www.cfr.org/backgrounder/un-security-council

European Parliament. "Expansion of BRICS: A quest for greater global influence?" European Parliamentary Research Service (EPRS) Briefing, May

2024.
https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2024/760368/EPRS_BRI(2024)760368_EN.pdf.

European Union External Action. "Common Foreign and Security Policy (CFSP) ". EEAS Official Website.
https://www.eeas.europa.eu/eeas/common-foreign-and-security-policy-cfsp_en

Fes.de. "US unilateralism and its dangers."Friedrich Ebert Foundation.
https://library.fes.de/libalt/journals/swetsfulltext/7890280.pdf

Foreign Policy. "America First Is Dying, and Here's Why." Foreign Policy, 12 April 2021. https://foreignpolicy.com/2021/04/12/america-first-dying-biden-foreign-policy/

Global Power Structures?" Horn Institute, 4 November 2024.
https://horninstitute.org/brics-conference-2024-a-turning-point-in-global-power-structures/.

Horn Institute. "BRICS Conference 2024: A Turning Point in الزامل

https://socialistchina.org/2025/02/14/a-multipolar-world-or-a-new-cold-war/

International Crisis Group. "Navigating Europe's Energy Security Challenges". International Crisis Group, 11 May 2022.
https://www.crisisgroup.org/europe-central-asia/western-europe/navigating-europes-energy-security-challenges,

New Development Bank. "Our Identity | Mission, Values." New Development Bank. https://www.ndb.int/about-ndb/essence/mission-values/.,

Nuclear Threat Initiative (NTI). "Multi-Track Diplomacy Explained." nti.org, 19 April 2022. https://www.nti.org/risky-business/multi-track-diplomacy-explained/

Oxford Research Encyclopedia of American History. "United Nations and the United States."Oxford University Press. https://n9.cl/6a1l3

Patrick, Stewart M. "U.S. Leadership in a Multipolar World." Council on Foreign Relations, Global Governance Watch, 2011. https://www.cfr.org/report/us-leadership-multipolar-world

The Council on Foreign Relations. "What Is the BRICS Group and Why Is It Expanding?" Council on Foreign Relations Backgrounder, Last updated 24 April 2024. https://www.cfr.org/backgrounder/what-brics-group-and-why-it-expanding.,

The Economic Times. "BRICS countries united on UNSC reform, but differ on who gets veto power: Russian Envoy." The Economic Times, 12 May 2024. https://economictimes.indiatimes.com/news/international/world-news/brics-countries-united-on-unsc-reform-but-differ-on-who-gets-veto-power-russian-envoy/articleshow/100188981.cms?from=mdr.

The New York Times. "After Ukraine War, NATO's Future Comes Into Sharper Focus". The New York Times, 29 June 2022.

U.S. Department of State. "U.S. Support for UN Peacekeeping, UN Sanctions Committees, and UN Counter-terrorism Efforts." U.S. Department of State Archives. https://2001-2009.state.gov/p/io/pkpg/index.htm

UN News Centre, Chatham House. https://www.chathamhouse.org/

United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). "International Cooperation Networks."unodc.org. https://www.unodc.org/unodc/en/organized-crime/GPTOC/international-cooperation-networks.html

United Nations. "Financing for Development: Current Status and Future Prospects." https://dspace.mit.edu/bitstream/handle/1721.1/83013/14088436.pdf?sequence=1

United Nations. "Intergovernmental Negotiations on Security Council Reform". UN General Assembly Documentation.

United Nations. "Preventive Diplomacy." United Nations Official Website. https://www.un.org/peacebuilding/issues/preventive-diplomacy.

United Nations. "Responsibility to Protect (R2P)."United Nations Official Website. https://www.un.org/en/preventing-genocide/adviser/r2p.shtml

United Nations. "The Rule of Law."United Nations Official Website. https://www.un.org/ruleoflaw/

United Nations. "United to Reform." UN Reform Official Website.ذ

قائمة المحتويات

شكر و عرفان 4
إهداء 5
مقدمة 2
الفصل الأول: منظمة الأمم المتحدة والتحديات التي تواجهها ..... **Erreur ! Signet non défini.**
المبحث الأول: منظمة الأمم المتحدة والأطوار المنوطة بها 6
المطلب الأول: منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة 7
الفرع الأول: تعريف المنظمة (النشأة ، الأهداف ، الميثاق) 7
الفرع الثاني: أجهزة منظمة الأمم المتحدة 12
المطلب الثاني: المهام الأساسية للأمم المتحدة 15
الفرع الأول: حفظ السلم والأمن الدوليين 15
الفرع الثاني: تعزيز التنمية المستدامة 18
المبحث الثاني: التحديات التي تواجه آلية إصلاح منظمة الأمم المتحدة 24
المطلب الأول: التحديات النابعة من داخل الأمم المتحدة 25
الفرع الأول: التحديات الهيكلية والإدارية 25
المطلب الثاني: التحديات ذات الطبيعة الدولية 27
الفرع الأول: النزاعات الدولية (أزمة اكرانيا، حرب غزة) 27
الفرع الثاني: غياب التوازن بين الدول (هيمنة القوى العظمى) 29
الفصل الثاني: إصلاح منظمة الأمم المتحدة ومستقبلها ..... **Erreur ! Signet non défini.**
المبحث الأول: مقترحات تطوير منظمة الأمم المتحدة 32
المطلب الأول: مبادرات الإصلاح من داخل منظمة الأمم المتحدة 33
الفرع الأول: تقارير الأمناء العامين 33
الفرع الثاني: جهود بعض الدول والتكتلات الإقليمية 37
المطلب الثاني: طبيعة المقترحات المقدمة لإصلاح منظمة الأمم المتحدة 41
الفرع الأول: مقترحات إصلاح مجلس الأمن 41
الفرع الثاني: مقترحات تعزيز الشفافية والديمقراطية في عمل المنظمة 45
المبحث الثاني: مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ضوء المتغيرات الدولية 50
المطلب الأول: التكتلات والتغيرات الدولية 51
الفرع الأول: التكتلات الغربية التقليدية 51
الفرع الثاني: منظمة بريكس وصعود القوى الصاعدة 54
المطلب الثاني: الهيمنة الدولية والحلول المطروحة 58
الفرع الأول: الهيمنة الأمريكية ومستقبل منظمة الأمم المتحدة 58
الفرع الثاني: بدائل تحقيق التوازن الدولي في النظام العالمي 62
خاتمة: 70
المراجع 73

الملخص 89

الملخص

الملخص

تتناول هذه المذكرة منظمة الأمم المتحدة والتحديات التي تواجهها، مع التركيز على ضرورة إصلاحها لمواكبة التغيرات الدولية. يستعرض الفصل الأول نشأة المنظمة، أجهزتها، وأدوارها الأساسية في حفظ الأمن الدولي وتعزيز التنمية المستدامة. كما يناقش التحديات الداخلية مثل البيروقراطية، والخارجية مثل النزاعات الدولية وهيمنة القوى العظمى، أما في الفصل الثاني، يتم تحليل المبادرات المقترحة لإصلاح المنظمة، سواء تلك التي انطلقت من داخلها أو بدفع من بعض الدول والتكتلات. كما يستعرض مستقبل الأمم المتحدة في ظل التكتلات الدولية الجديدة مثل "بريكس" والتغيرات في ميزان القوى العالمي، ويقترح بدائل لضمان توازن دولي أكثر عدلاً.

الكلمات المفتاحية:

الأمم المتحدة، مجلس الأمن، التحديات، التنمية، النزاعات، التوازن، التكتلات، بريكس، الشفافية، الهيمنة.

Abstract

This thesis examines the United Nations and the major challenges it faces, with a focus on the need for reform to align with current global dynamics. The first chapter explores the origins, objectives, and main organs of the UN, highlighting its core functions in maintaining international peace and promoting sustainable development. It also addresses internal structural issues and external pressures such as global conflicts and the dominance of major powers.

The second chapter analyzes reform initiatives, both internal and external, including proposals for Security Council reform and increasing transparency and democracy within the organization. The thesis concludes by examining the UN's future in light of emerging global blocs such as BRICS and shifts in power, suggesting alternatives to create a more balanced and just international order.

Key words:

UN, Security Council, challenges, development, conflicts, balance, blocs, BRICS, transparency, hegemony